الأمم المتحدة



Distr.: General
27 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة السبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢١٤٥ (٢٠١٤) اللذين طُلب بموجبهما مني تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ - ويعرض التقرير مستجدات أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الهامة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/69/647-S/2014/876). كما يقدم موجزا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان. ويحتوي المرفق على تقييم للتقدم المحرز نحو استيفاء النقاط المرجعية والمؤشرات منذ صدور تقريري المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ (A/68/789–S/2014/163)، وذلك تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥.

100315 100315 15-02628 (A)





ثانيا - التطورات ذات الصلة

٣ - عقب اتفاق رئيس الجمهورية، أشرف غني، والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على إنشاء حكومة وحدة وطنية، تولى وزراء جدد حقائب وزارية منها وزارات الخارجية والداخلية والمالية، فيما ظلت المناقشات جارية بشأن التعيينات المتبقية. واستمرت المناقشات بين الحكومة وشركائها الدوليين بشأن خطة الإصلاح التي وضعت ملامحها الرئيسية في مؤتمر لندن المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر. وأتاح إقرار الميزانية الوطنية إطارا لتعزيز الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي. وأدت زيادة التركيز على الحوار الإقليمي إلى مجموعة من التطورات في مجالي التجارة والتعاون الأمني. وكثفت حكومة أفغانستان جهودها الرامية بدء حوار مستدام بشأن السلام والمصالحة ولكنها أحرزت في ذلك بعض التقدم المحدود. واختُتمت رسميا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عملية نقل المهام الأمنية إلى القوات الأفغانية، وذلك بانتهاء ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وظل تقلب الحالة الأمنية يجد انعكاسا له في التكلفة البشرية المتزايدة للصراع من حيث الخسائر في صفوف المدنيين ونزوح السكان طوال العام.

ألف - التطورات السياسية

٤ - كانت عملية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التطور الغالب في الفترة المشمولة بالتقرير. واتخذ الرئيس أشرف غني عددا من التدابير المؤقتة لضمان استمرارية الأداء الحكومي حتى الانتهاء من التعيينات الوزارية. ففي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، صدر مرسوم رئاسي يقضي بأن يحتفظ محافظو الولايات ورؤساء الشرطة فيها بوظائفهم ''بالنيابة'' فيما أقيل جميع الوزراء من مناصبهم وتولاها بدلا منهم نواب الوزراء بصفة مؤقتة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، صدر مرسوم رئاسي يحدد واجبات الرئيس التنفيذي وصلاحياته، بما في ذلك رئاسة مجلس الوزراء ومتابعة قراراته وتزويد رئيس الجمهورية بالمشورة في مجالي السياسات والإصلاحات واقتراح تعيين وإقالة كبار المسؤولين. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، صدر مرسوم رئاسي يحدد اللجان والمؤسسات التي سيتولى كل من رئيس الجمهورية والنائب الأول لرئيس الجمهورية والنائب الثاني لرئيس الجمهورية والممثل الخاص لرئيس الجمهورية المعني بالإصلاحات والحكم الرشيد الإشراف عليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار الرئيس أشرف غني جميع الولايات للوقوف على الحالة بنفسه وأحدث تبديلات في المناصب القيادية في عدد من الولايات، ومنها كندز وفراه وهرات.

٥ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، قدم الرئيس أشرف غني ٢٥ مرشحا إلى مجلس النواب بالجمعية الوطنية لشغل مناصب وزارية ومرشحيْن لرئاسة المصرف المركزي ومديرية الأمن الوطنية. ومن بين المرشحين الـ ٢٥، رشح رئيس الجمهورية ١٣ مرشحا فيما رشح الرئيس التنفيذي ١٢ مرشحا، وكان بين هؤلاء المرشحين ثلاث سيدات. وكان الرئيس أشرف غني قد أعلن في وقت سابق أنه لن يُنظر في تعيين وزراء سابقين أو أعضاء حاليين بالبرلمان، وهو ما يعني أن المرشحين يمثلون وجوها سياسية جديدة. واستُبعد أثناء عملية الاستعراض ما مجموعه تسعة مرشحين إما بسبب انسحابهم أو رفض مجلس النواب لهم. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، جرى التصويت على ١٩ مرشحا، اثنان منهم قُدما بدلا من مرشحيْن آخرين. ونتيجة لذلك، تم إقرار التعيينات التسعة التالية؛ رئيس المديرية الوطنية للأمن وثمانية وزراء (الخارجية؛ والداخلية؛ والمالية؛ والصحة العامة؛ واللاجئين والإعادة إلى الوطن؛ والمناجم والنفط؛ والإصلاح الريفي والتنمية؛ والحج والأوقاف). ورُفضت التعيينات العشرة الباقية، بما فيها المرشحة الأنثى الوحيدة. ونتيجة لذلك، ظل وزراء بالنيابة يشغلون ١٧ حقيبة وزارية كما ظل المصرف المركزي يرأسه محافظ بالنيابة.

٦ - و لم تتحدد بعد المواعيد المحتملة للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات، فضلا عن إصلاح الانتخابات. ويقضي الدستور بإجراء الانتخابات البرلمانية قبل ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بمدة تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ يوما. و لم تجر قط انتخابات مجالس المقاطعات. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، اقترح رئيس المفوضية المستقلة للانتخابات علنا إجراء كلا النوعين من الانتخابات في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وناقش مجلس النواب بالجمعية الوطنية تعديلات على قانون هيكل وواجبات وسلطات المفوضية المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة، ولكنه لم يقترع على المسألة قبل بدء عطلته الشتوية في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وشملت التعديلات المقترحة آلية تعيين أعضاء هيئات إدارة الانتخابات ومدة ولاية المفوضين ومناصب أساسية في الأمانة؛ ومدة ولاية لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة وتسلسل المساءلة في المؤسسات. وفي ٥ شباط/فبراير، أصدر الرئيس أشرف غني بيانا صحفيا أكد فيه التزامه بإصلاح النظام الانتخابي وكلف النائب الثاني لرئيس الجمهورية محمد سروار دانيش بأن يقوم بالاشتراك مع المفوضية والمجتمع المدني بتحديد مجالات للتحسين. وبعد ذلك بيومين، أبلغ نائب الرئيس دانيش أفرقة مراقبة الانتخابات أن لجنة إصلاح النظام الانتخابي سوف تتشكل قريبا وفقا للاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

٧ - ويقضي الدستور بأن يرشح رئيس الجمهورية ثلث أعضاء مجلس الأعيان بالجمعية الوطنية وأن تنتخب مجالس الولايات الثلث الثاني من بين أعضائها وأن يتشكل الثلث الأخير من أعضاء مجالس المقاطعات. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أدى اليمن أمام الرئيس أشرف غني ٣٢ عضوا جديدا بمجلس الأعيان آتين من مجالس ولاياتهم باستثناء ولايتي خوست وأروزكان، اللتين لم تكونا آنذاك قد اختارتا ممثليهما. وطُلب في اليوم نفسه من ممثلي مجالس الولايات الذين كانوا يشغلون المقاعد الخالية لمجالس المقاطعات في مجلس الأعيان بصفة مؤقتة إخلاء مقاعدهم إلى أن تجري انتخابات مجالس المقاطعات. وما زال أعضاء مجلس الأعيان الـ ٣٤ الذين عينوا فيه أثناء رئاسة الرئيس حامد كرزاي باقين في مناصبهم.

٨ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أقر مجلس النواب بالجمعية الوطنية تعديلا على قانون مجالس الولايات، ألغى السلطات الرقابية للمجالس على الإدارات الحكومية المحلية. واحتجاجا على ذلك، قام ٣٢ مجلسا من مجالس الولايات الـ ٣٤ بإغلاق مكاتبها. والتقى الرئيس أشرف غني منذ ذلك الحين برؤساء مجالس الولايات وكلف المديرية المحلية للحكم المحلي بتقديم توصيات بتعديلات إلى الجمعية الوطنية تنشأ بمقتضاها مسؤولية متبادلة بين مجالس الولايات والسلطات المحلية.

٩ - وشدد الرئيس أشرف غني بقوة على تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق عملية رسمية يقودها الأفغانيون وتشتمل، وفق تنبؤه، على دور تقوم به الجِركات (المجالس) التقليدية. ورحب بالدور المحتمل أن تقوم به الصين دعما لعملية السلام الأفغانية وشدد على هذا الدور. وردا على ذلك، ذكر بيان نشر بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير في الموقع الإلكتروني لحركة طالبان أن الحركة ''تريد السلام'' بشرط تلبية شروطها المسبقة، ومنها إنهاء الوجود العسكري الأجنبي وإقامة حكومة إسلامية وتطبيق الشريعة. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أصدرت حركة طالبان بيانا وضحت فيه أن الزيارة التي قام بها مؤخرا ممثلوها إلى بيجين لم يكن الغرض منها أن تقوم الصين بدور في مجال الوساطة.

١٠ - وسعيا إلى تطبيق نهج قائم على الحقوق في عملية إحلال السلام الدائم، عُقد في ١٥ كانون الثاني/يناير في كابل مؤتمر وطني في إطار حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام. واكتملت بعقده المرحلة الثانية من هذا الحوار، الذي يمثل مبادرة جامعة لإحلال السلام يقودها المجتمع المدني وجرت على امتداد السنوات الثلاث الماضية وتولت تيسيرها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حيث أشركت ٠٠٠ ٦ أفغاني في عملية تحديد العوامل المحلية المسببة للصراع ورسم خرائط طريق لإحلال السلام. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، اجتمع رئيس الأمانة المشتركة للمجلس الأعلى للسلام بعضوات في لجان إحلال السلام على

مستوى الولايات من ١٥ ولاية لمناقشة سبل التعجيل بجهود السلام في ولاياقمن. وقد أفادت الأمانة المشتركة للبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج أن ما مجموعه ٧١٦ ١ فردا قد التحقوا بالبرنامج في عام ٢٠١٤.

باء - الأمن

١١ - اكتملت عملية نقل المهام الأمنية رسميا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، نظم احتفال في كابل بمناسبة اختتام عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتولت القوات الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن وبدأت بعثة الدعم الوطيد التي تقودها الناتو عملها. وعلى النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢١٨٩ (٢٠١٤)، ستباشر عملية الناتو غير القتالية الجديدة المخصصة للتدريب وتقديم المشورة والمساعدة عملها بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان وستعمل في بادئ الأمر من كابل وأربعة مواقع جهوية هي: قندهار وهرات ومزار شريف وجلال آباد.

١٢ - وقد ظلت الحالة الأمنية في أفغانستان متقلبة. وواصلت الأمم المتحدة رصد الأحداث المتصلة بالأمن التي لها علاقة بعمل المدنيين وتنقلهم وسلامتهم في جميع أنحاء البلد ولها تأثير على تنفيذ الأنشطة والبرامج الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة. وشهد عام ٢٠١٤ تسجيل ٠٥١ ٢٢ حادثة أمنية، وهو رقم يزيد عما شهده عام ٢٠١٣ بنسبة ١٠ في المائة. وبحساب الحوادث التي سجلت على مدى السنوات الـ ١٣ الأخيرة، يحتل عام ٢٠١٤ المرتبة الثانية بعد عام ٢٠١١ من حيث ارتفاع عدد الحوادث. وسُجلت نسبة ٦٨ في المائة من هذه الحوادث في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية وتقع ولاية ننكرهار في صدارة الولايات من حيث عدم الاستقرار إذ بلغت نسبة الحوادث المسجلة فيها ١٣ في المائة. واستأثرت الاشتباكات المسلحة وانفجارات العبوات الناسفة اليدوية الصنع بنسبة ٧٦ في المائة من مجموع الحوادث، بزيادة قدرها ١١ في المائة عن عام ٢٠١٣. وكانت نسبة استخدام الهجمات الانتحارية أقل من ١ في المائة من مجموع الحوادث المسجلة، رغم أن الهجمات الـ ١٥٨ المسجلة في عام ٢٠١٤ مثلت زيادة بنسبة ٤٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣؛ وكان عدد ما وقع منها في كابل ٣١ حادثا مقارنة بـ ١٨ في عام ٢٠١٣. واتخذت قوات الأمن الوطنية الأفغانية تدابير مضادة من أجل إحباط جهود العناصر المناوئة للحكومة لمنعها من بسط سيطرقما على عدد من المقاطعات الرئيسية ووضع عراقيل كبيرة أمام الانتخابات التي جرت في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن الزيادة في العدد الإجمالي للحوادث الأمنية المسجلة تدل على تعاظم التحدي الذي تشكله الجماعات المتمردة أمام قوات الأمن الأفغانية. وتنم التقارير غير المؤكدة التي تفيد بوقوع إصابات كبيرة

في صفوف العناصر المناوئة للحكومة وصفوف القوات الأفغانية عن الطابع الاستترافي المتزايد للصراع. وبرز ذلك بوجه خاص في مناطق مثل ولايات بدخشان وكندز وهلمند وننكرهار وكنر ونورستان، التي تربطها أيضا صلات وثيقة بالأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، وأبرزها إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها.

١٣ - وبين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، سجلت الأمم المتحدة ٥ ٠٧٥ حادثا متصلا بالأمن في جميع أنحاء البلد. ويزيد هذا الرقم بنسبة ١٠,٦ في المائة عما جرى تسجيله في الفترة نفسها لعامي ٢٠١٣/٢٠١٤، وبنسبة ٣٣,٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عامي ٢٠١٢/٢٠١٣. ويعزى جزئيا استمرار ارتفاع عدد الحوادث الأمنية إلى الزيادة في أنشطة العناصر المناوئة للحكومة، ولا سيما خلال الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وشهد أيضا شهرا كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أكبر عدد من الحوادث الأمنية بالمقارنة مع الفترة نفسها من كل سنة منذ عام ٢٠٠١. ويعزى ذلك جزئيا إلى أن الشتاء المعتدل نسبيا أتاح لجميع أطراف الصراع مواصلة القيام بعمليات. وبدأت قوات الأمن الأفغانية عمليات تمشيط واسعة النطاق في كندز وهلمند خلال فصل الشتاء بغية التصدي لأنشطة المتمردين. وواصلت قوات الأمن الأفغانية أيضا عملياتها في ولايات فارياب وهرات وقندهار وننكرهار وكنر لمكافحة الجماعات المتمردة التي واصلت مساعيها للسيطرة على هذه المناطق خلال فصل الشتاء بدلا من الانسحاب إلى حين بدء هجوم فصل الربيع. وفي أعقاب تزايد نشاط المتمردين في كابل في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ساهمت عمليات قوات الأمن الأفغانية مدعومة بالقوات المسلحة الدولية في الحد من عدد العمليات الكبرى التي يقوم بها المتمردون في العاصمة، مما أدى إلى انخفاض الهجمات الانتحارية من ١٠ هجمات خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ هجمات خلال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وسُجّل انخفاض في كابل أيضا فيما يتعلق بالهجمات بالعبوات الناسفة اليدوية الصنع، إذ انخفضت هذه الهجمات من ١٨ في فترة تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر إلى خمس في كانون الأول/ديسمبر وهجمتين في كانون الثاني/يناير.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت أيضا أكثر من ٥٠ مظاهرة على نطاق البلد - كانت كلها تقريبا مظاهرات سلمية - احتجاجا على نشر رسوم كاريكاتورية اعتُبرت مسيئة للإسلام. واتساقا مع الاتجاهات السابقة، ظلت الاشتباكات المسلحة تشكل غالبية الحوادث الأمنية إذ بلغت نسبة ٤٦,٨ في المائة، تليها العبوات الناسفة اليدوية الصنع

بنسبة ٣٠,٩ في المائة. واستمر عدد عمليات الاغتيال الموجهة ضد أشخاص مستهدفين في الارتفاع. ففي الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، سُجلت ١٩١ عملية اغتيال و ٤٠ محاولة اغتيال، مما يمثل زيادة بنسبتي ٢٦,٤ في المائة و ٢٩ في المائة على التوالي مقارنة بالفترة نفسها في عامي ٢٠١٣/٢٠١٤. وسُجل أيضا ارتفاع حاد في الهجمات الانتحارية. فقد وقع ما مجموعه ٤٠ هجمة انتحارية مقارنة بـ ٣٥ في نفس فترة الثلاثة أشهر في عامي ٢٠١٣/٢٠١٤. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أدى انفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع إلى مقتل قائد شرطة محلية أفغاني في ولاية لغمان، أعقبه هجوم انتحاري على جنازة هذا القائد في اليوم نفسه أسفر عن مقتل ١٥ شخصا، من بينهم عدد من كبار أفراد قوات الأمن الأفغانية المحلية، وأُبلغ عن إصابة ٣٤ شخصا بجروح. وفي ١٢ شباط/فبراير، اغتيل حاجي شيرين أغا، العضو في المجلس الأعلى للسلام، على أيدي مسلحين مجهولين عند أدائه الصلاة في مسجد بقندهار.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدرت تكهنات في وسائط الإعلام عن وجود مجموعات ترتبط بتنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ (داعش). وتأكد أن ثلة من قادة حركة طالبان الأفغان والباكستانيين أعلنوا ولاءهم للتنظيم، وأفيد بأن عددا متزايدا من القادة يطلبون تمويلا من التنظيم وينظرون في التعاون معه. ولا دلائل تشير إلى أن ثمة دعما أو إيواءً لعناصر من التنظيم بشكل واسع النطاق أو منهجي في أفغانستان. وقد أشارت الحكومة الأفغانية إلى أن التهديد الذي يشكله التنظيم يؤخذ على محمل الجد، وإلى عزمها كبح نمو هذه الجماعة في البلد. وما زالت التحديات الأمنية الرئيسية التي تطرحها الجماعات المتمردة تتمثل في حركة طالبان أفغانستان وغيرها من الكيانات المتمردة ذات الخبرة، وبخاصة شبكة حقاني، والفصيل المسلح للحزب الإسلامي قلب الدين، والفروع المنتسبة لحركة طالبان باكستان، والحركة الإسلامية في أوزبكستان، ولا سيما في شرق البلد.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ما مجموعه ٢٥ حادثا أمنيا استهدف الأمم المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر. وكانت أغلبية الحوادث أعمالا إجرامية موجهة ضد موظفين وطنيين، تشمل ست حالات ترهيب وحالة اختطاف واحدة. وتعرضت سبع بعثات برية تابعة للأمم المتحدة لهجوم أثناء هذه الفترة في ولايات خوست ولغمان وجلال آباد في ٣ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر، و ١٤ كانون الثاني/يناير على التوالي، وفي ولاية هرات في ١١ و ١٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٢ شباط/فبراير. ولم يتم الإبلاغ عن إصابات في صفوف موظفي الأمم المتحدة في أي حادث من هذه الحوادث.

جيم - التعاون الإقليمي

١٧ - واصلت الإدارة الجديدة عملها الدؤوب لتعزيز التعاون الإقليمي. وقد اتضح هذا الأمر في سلسلة من الزيارات من البلدان المجاورة وإليها وفي وضع اتفاقات للتعاون، من قبيل الاتفاق الموقع خلال زيارة الرئيس غني إلى الإمارات العربية المتحدة في منتصف كانون الثاني/يناير، عندما أُبرم اتفاق للشراكة الاستراتيجية الدائمة بين الدولتين. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قام وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية بزيارة إلى كابل. وناقشت القيادة الأفغانية، من بين المسائل التي ناقشتها، التعاون الأمني واتفاقا مقترحا للتعاون الاستراتيجي الثنائي. وقد سبق هذه الزيارة توقيع قائد حرس الحدود الإيراني ونظيره الأفغاني، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في طهران، على مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس غني إلى تركمانستان في أواخر كانون الثاني/يناير ناقش مع الرئيس قربان قولي بردي محمدوف، خط أنابيب الغاز الرابط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند وإنشاء ممر "اللازورد" للنقل الرابط بين أفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وجورجيا وتركيا، ووقع على مذكرة تفاهم بشأن مواصلة تطوير التعاون في مجال الطاقة الكهربائية، واتفق على برنامج للتعاون بين وزارتي الخارجية في بلديهما، إلى جانب اتفاقات تكميلية متعلقة بعدة عقود للإمداد بالكهرباء.

١٨ - وواصلت أفغانستان وباكستان تكثيف جهودهما الرامية إلى تحسين التعاون الأمني. ففي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، زار رئيس أركان الجيش الباكستاني كابل لمناقشة التنسيق الأمني. وتلا ذلك اجتماع ثلاثي في باكستان في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر بين قائد الجيش الأفغاني وقائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية ورئيس أركان الجيش الباكستاني. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قابل رئيس دوائر الاستخبارات المشتركة الباكستانية الرئيس غني في كابل. ومن بين ما تمخضت عنه تلك المقابلة إبرام اتفاقات لإعادة فتح مراكز تنسيق الحدود المشتركة في نقطتي العبور طورخام وسبين بولداك وتنسيق عمليات مكافحة الإرهاب على طول الحدود المشتركة. وجرى تبادل للآراء بين المشرعين، بمشاركة وفد أفغاني في الحوار الأمني البرلماني الأفغاني الباكستاني الذي تم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في إسلام أباد. وفي المقابل، ناقش وفد يتألف من مسؤولين في أحزاب سياسية باكستانية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود مع كبار المسؤولين في كابل. وعلى الصعيد الاقتصادي، اجتمعت، في أوائل كانون الثاني/يناير، هيئة التنسيق الأفغانية الباكستانية المعنية بالتجارة العابرة في إسلام أباد لاستعراض حالة اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان وناقشت توسيع نطاقه ليشكل اتفاقا ثلاثيا بشأن التجارة العابرة بين باكستان وأفغانستان وطاجيكستان.

١٩ - وفي ٩ شباط/فبراير، عقدت الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجي الثلاثي بين الصين وأفغانستان وباكستان في كابل. وناقشت الأطراف المسائل المتصلة بالسلام والحالة الأمنية في المنطقة، وكذلك ضرورة توثيق التعاون الثلاثي في مجال مكافحة الإرهاب والأمن. وتعهدت كل من الصين وباكستان بدعم عملية سلام يمسك بزمامها الأفغان ويقودها الأفغان. ودعما للمشاركة المتعددة الأطراف، مثّل عبد الله، الرئيس التنفيذي، أفغانستان في اجتماع مجلس رؤساء الحكومات الثالث عشر التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون المعقود بأستانا، في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وشدد البلاغ المشترك الصادر إثر الاجتماع على أهمية التعاون الإقليمي في مجالات التجارة والنقل والطاقة، بما في ذلك مع الدول ذات مركز المراقب. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، استضافت كابل حلقة دراسية بعنوان ”تغذية نزعة التطرف في المنطقة، الأسباب والحلول“، وهي أحد أنشطة مسار تدابير بناء الثقة لمكافحة الإرهاب من عملية قلب آسيا/اسطنبول.

٢٠ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان في أبو ظبي للنظر في الأحداث الاقتصادية والأمنية والسياسية في أفغانستان. وفي إطار التواصل المستمر مع المنطقة، قام ممثلي الخاص بزيارة أوزبكستان في الفترة من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير وأجرى مناقشات مع كبار مسؤولي أوزبكستان تضمنت الأبعاد الإقليمية لمكافحة المخدرات وقضايا أوسع نطاقا بشأن الأمن والاستقرار الإقليميين.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢١ - في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، أصدرت البعثة تقريرها السنوي لعام ٢٠١٤ عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وقد وثق التقرير ٥٤٨ ١٠ إصابة في صفوف المدنيين (٦٩٩ ٣ قتيلا و ٨٤٩ ٦ جريحا) في عام ٢٠١٤، وهو أعلى رقم منذ بدأت البعثة توثيق الإصابات في صفوف المدنيين في عام ٢٠٠٩، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٢ في المائة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين بالمقارنة مع عام ٢٠١٣. وتُعزى نسبة ٧٢ في المائة تقريبا من الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة، و ١٤ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة (١٢ في المائة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية و ٢ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية)، وتعزى نسبة ١٠ في المائة إلى تبادل إطلاق نار غير محدد المصدر بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها. وتعزى إلى مخلفات الحرب من المتفجرات نسبة ٣ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين (٤٢٢ إصابة: ١٢٤ قتيلا و ٢٩٨ جريحا)، أي بزيادة قدرها ٢٠ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٣. ولا تزال الاشتباكات البرية بين العناصر الموالية

للحكومة والقوات المناوئة لها تتصدر أسباب الإصابات في صفوف المدنيين، إذ تُعزى إليها ٣ ٦٠٥ إصابات في صفوف المدنيين (١ ٠٩٢ قتيلا و ٢ ٥١٣ جريحا)؛ تليها العبوات الناسفة اليدوية الصنع التي تسببت في ٢ ٩٧٨ إصابة في صفوف المدنيين (٩٢٥ قتيلا و ٢ ٠٥٣ جريحا).

٢٢ - وفي الفترة بين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، وثقت البعثة ٢ ٠٦٨ إصابة في صفوف المدنيين (٧٣٠ قتيلا و ١ ٣٣٨ جريحا)، مما يعكس زيادة حادة بنسبة ٢٥ في المائة عن نفس الفترة في عامي ٢٠١٣-٢٠١٤. وتُعزى نسبة ٧١ في المائة تقريبا من الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة و١٦ في المائة إلى القوات الموالية لها (١٥ في المائة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية و ١ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية)، وتعزى نسبة ٧ في المائة إلى تبادل إطلاق نار غير محدد المصدر بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها. وقد تعذّر تحديد الجهات المسؤولة عن نسبة ٥ في المائة تقريبا من الإصابات في صفوف المدنيين ومعظمها ناجمٌ عن متفجرات من مخلّفات الحرب. ولا تزال الاشتباكات البرية تشكل السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين، إذ تعزى إليها ٥٥٦ إصابة في صفوف المدنيين (١٧٤ قتيلا و ٣٨٢ جريحا)، تليها العبوات الناسفة اليدوية الصنع. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قتلت العناصر المناوئة للحكومة ١١ عاملا في مجال إزالة الألغام وأصابت ٦ آخرين بجروح في مقاطعة وشير، بولاية هلمند. وشملت الإصابات في صفوف المدنيين الراجعة إلى القوات الموالية للحكومة حادثا وقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، في مقاطعة سانغين بولاية هلمند والذي أطلق الجيش الوطني الأفغاني خلاله ثلاث قذائف هاون من نقطة تفتيش سقطت على مترل مدني كان يقام فيه حفل زفاف مما تسبب في ٨٣ إصابة في صفوف المدنيين (٢٩ قتيلا و ٥٤ جريحا). وأعلنت الحكومة عن إجراء تحقيق لم تنشر نتائجه حتى وقت إعداد هذا التقرير.

٢٣ - ووثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة التي تقودها الأمم المتحدة ٥١٤ إصابة في صفوف الأطفال (١٥٥ قتيلا و ٣٥٩ جريحا) في ٢٠٤ حوادث وقعت في الفترة بين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٥. وحدثت معظم الإصابات في صفوف الأطفال خلال الاشتباكات البرية بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها (١٨٥ إصابة)، تليها المتفجرات من مخلفات الحرب (٩٩ إصابة) والهجمات بالعبوات الناسفة اليدوية الصنع (٩٥ إصابة). وكان الأطفال عرضة بوجه خاص للإصابة في المنطقة الجنوبية من البلد التي شهدت ما نسبته ٢٨ في المائة من مجموع

الإصابات في صفوف الأطفال المبلغ عنها. وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن ٥١ في المائة من مجموع عدد الإصابات في صفوف الأطفال، في حين أن القوات الموالية للحكومة مسؤولة عن ٢٤ في المائة، أما الحوادث التي لا تعرف الجهة المسؤولة عنها فكانت السبب في ٢٥ في المائة من الإصابات. وانخفضت الإصابات في صفوف الأطفال بنسبة ١٩ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٤ - وحققت الحكومة تقدما كبيرا في تنفيذ ''خريطة الطريق نحو الامتثال''، وهي خطة محددة الأهداف تتألف من ١٥ نقطة وتهدف إلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل لمنع تجنيد القُصَّر لعام ٢٠١١. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أقر مجلس الأعيان في الجمعية الوطنية مشروع مرسوم رئاسي يجرم تجنيد القصر في صفوف قوات الأمن الأفغانية، وصادق الرئيس أشرف غني على المرسوم في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥. وكان تشجيع الأمم المتحدة للمشرعين وممثلي وزارة العدل قد ساهم في إقرار المرسوم.

٢٥ - ومن أجل الاحتفال بانطلاق حملة النشاط العالمي السنوية لإنهاء العنف ضد المرأة المقامة لمدة ١٦ يوما من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، دعمت الأمم المتحدة أنشطة التوعية في جميع أنحاء البلد، باستضافة المناقشات والبرامج الإذاعية وحلقات العمل التي أذكت الوعي بالحاجة العاجلة إلى مواجهة العنف ضد النساء والفتيات الأفغانيات. ونظمت بعثة الأمم المتحدة في ١٣ ولاية مناسباتٍ لزيادة فهم الضمانات القانونية التي تحمي النساء من العنف، وشارك فيها ما يربو على ٤٠٠ أفغاني منهم ١٩٠ سيدة. وبالتزامن مع انطلاق الحملة، نشرت الحكومة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر تقريرها الثاني عن حالة تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة. واستند التقرير في نتائجه إلى ٥ ٤٠٦ حالات عنف ضد المرأة سجلتها الحكومة، وأشار إلى حدوث ارتفاع نسبته ٢٠ في المائة في إجمالي حالات العنف المسجلة ضد المرأة مقارنة بما ورد في التقرير الأخير. ومن بين الحالات البالغ عددها ٥ ٤٠٦، سُجلت ٣ ٧١٥ حالة في إطار قانون القضاء على العنف ضد المرأة، وظلت أعمال الضرب والهتك أكثر أعمال العنف المسجلة ضد المرأة انتشارا. وأشار التقرير إلى أن حالات القتل وزواج القاصرات زادت بصورة كبيرة، وأن الوساطة ظلت هي أكثر الوسائل شيوعا في تسوية حالات العنف ضد المرأة.

٢٦ - وبعد أن صدر في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ المرسوم الرئاسي رقم ٣٩ بشأن تخفيف العقوبات الموقعة على الأحداث والسجناء والعفو عنهم، أفرجت الحكومة عن ما لا يقل عن ١٤٤ من النساء والفتيات المحتجزات على ذمة جرائم أخلاقية. وقد كررت الأمم المتحدة الإعراب عن قلقها إزاء الممارسة غير القانونية المتمثلة في اعتقال النساء اللائي

يتركن ديارهن ومحاكمتهن على ما يسمى بالجرائم الأخلاقية، بما في ذلك اتهامهن بعقد النية على ارتكاب الزنا، وهي تهمة لا يعتبرها القانون الأفغاني جريمة.

٢٧ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نشرت البعثة تقريرها الرئيسي الثالث عن معاملة المحتجزين ذوي الصلة بالنزاع الذين تتحفظ عليهم السلطات الأفغانية. وخلص التقرير إلى استمرار تعذيب المحتجزين ذوي الصلة بالنزاع وإساءة معاملتهم رغم الجهود التي بذلتها الحكومة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ للتصدي للتعذيب وسوء المعاملة اللذين يعاني منهما هؤلاء المحتجزون على أيدي مسؤولي مديرية الأمن الوطنية والشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني، ولا سيما من خلال تنفيذ مرسوم رئاسي صدر في شباط/فبراير ٢٠١٣. وخلصت البعثة إلى أن ثلث المحتجزين الذين أجرت مقابلات معهم في مختلف أنحاء البلد وعددهم ٧٩٠ محتجزا (أي ٢٧٨ محتجزا) تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة وقت القبض عليهم أو أثناء وجودهم في العديد من مرافق الاحتجاز التابعة لقوات الأمن الأفغانية. ومع أن معدل التعرض للتعذيب وسوء المعاملة بين المحتجزين الذين أجرت البعثة مقابلات معهم انخفض بنسبة ١٤ في المائة عما ورد في تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فقد شدد تقرير شباط/فبراير ٢٠١٥ على ضرورة تكثيف الجهود لوقف ومنع التعذيب الذي يمارسه المسؤولون الأفغان امتثالا لالتزامات الحكومة التي تفرضها عليها القوانين الأفغانية والدولية. وخلص التقرير إلى أن الوضع السائد هو عدم خضوع مرتكبي التعذيب لأي مساءلة وأن استمرار الإفلات من العقاب على التعذيب أدى إلى استمراره. ودعت البعثة الحكومة إلى إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب تكفل وجود مفتشين مستقلين ورقابة مدنية وتكفل إحالة الجناة للمحاكمة واتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم. وردا على التقرير، أعلنت الحكومة عن خطة عمل وطنية للقضاء على التعذيب يتم في إطارها تنفيذ إصلاحات تنظيمية واتخاذ إجراءات رادعة وتقديم برامج تدريبية شاملة.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٢٨ - في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اشتركت أفغانستان مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في رئاسة مؤتمر لندن بشأن أفغانستان، وفيه جددت البلدان الشريكة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف وغير الحكومية التزامها بدعم البلد في مسيرته على طريق الأمن والاستقرار خلال عقد التحول، وقدمت الإدارة الجديدة خطتها للإصلاح. ورحب المشاركون في المؤتمر بخطة الإصلاح من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالفساد والحوكمة وحقوق الإنسان، واتُفق على أن يتم تحديث إطار

عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة وفقا لها، في اجتماع يعقده كبار المسؤولين في وقت لاحق من عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تعكف الحكومة الآن على إعداد خطة عمل لتنفيذ الأولويات المحددة في ورقة المؤتمر.

٢٩ - وقد كان ضعف النمو الاقتصادي هو السياق الذي أعلنت فيه التزامات مؤتمر لندن بشأن أفغانستان الهادفة إلى تقليل اعتماد البلد على الدعم الخارجي. فقد أعلن البنك الدولي في المؤتمر أن النمو الاقتصادي انخفض بشدة، فبعد أن كان متوسط معدل النمو السنوي ٩,٤ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢ انخفض إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ ثم إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وساهم التباطؤ الاقتصادي في انخفاض الإيرادات الحكومية بصفة عامة، مما قوّض القدرة على تنفيذ العمليات، وربما يسفر مستقبلا عن اتساع الفجوات المالية المتوقع لها أن تستمر خلال سنوات عقد التحول. واستمر صندوق النقد الدولي في التشجيع على إجراء إصلاحات، بما فيها إصلاحات القطاع المصرفي، من أجل تعزيز فرص التبادل التجاري والتجارة في أفغانستان، وهي أهداف تضعها الإدارة الجديدة على قائمة أولوياتها. ورغم هذه التحديات، حققت الحكومة رصيدا نقديا إيجابيا في ختام السنة المالية ١٣٩٣ (٢٠١٤)، وهو ما أرجعته وزارة المالية إلى تبرعات المانحين التي وردت بعد أن طلبت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ المساعدة في سد الفجوة المالية التي تتوقع حدوثها في تلك السنة. وعقب المناقشات التي دارت بين الحكومة وصندوق النقد الدولي، نقحت الحكومة المشروع الأولي لميزانية السنة المالية ١٣٩٤ (٢٠١٥)، حيث أدخلت تعديلات من بينها خفض توقعاتها بشأن الإيرادات. وأقرّ مجلس النواب في الجمعية الوطنية مشروع الميزانية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتتيح هذه الميزانية المعتمدة للحكومة أن تستمر في تنفيذ المشاريع الإنمائية الجارية، لكنها لم تخصص اعتمادات لتمويل أي مبادرات جديدة قد يُستنسب تنفيذها في عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، فإن بعض المساهمات التي قدمها المانحون استجابةً لطلب الحكومة المعلن عنه في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ تضمنت اعتمادات كان قد سبق تخصيصها لمبادرات إنمائية. ويُتوقع في الميزانية أن تزداد مصروفات التشغيل هذا العام، بما فيها تكاليف الأمن.

٣٠ - واستمرت الحكومة في إعطاء الأولوية لتنفيذ جهود مكافحة الفساد، بما في ذلك تنفيذ إجراءات متابعة لأداء مصرف كابل بعد انهياره من أجل تحسين قدرته على استرداد أصوله، وتوزيع المهام بوضوح بين مؤسسات مكافحة الفساد. ودعما لتحسين أنشطة مكافحة الفساد، أصدرت الحكومة أمرا إداريا الهدف منه إنهاء الازدواجية في المهام التي تضطلع بها المؤسسات الحكومية الرئيسية المنوط بها مكافحة الفساد، ومنها المكتب الأعلى للرقابة والمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات ومكتب النائب العام، وفصل مهام دعم

السياسات عن مسؤوليات الرصد والرقابة. وإضافة إلى ذلك، واصلت الحكومة الاضطلاع بدورها الرقابي من خلال اللجنة المشتركة المستقلة للرصد والتقييم، بما في ذلك قيام اللجنة برصد تدابير مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت الحكومة في تنفيذ عمليات إصلاح جديدة في إدارتي الجمارك والإيرادات من أجل تحسين كفاءة وفعالية عملية تحصيل الإيرادات والحد من الفساد داخل هذه المنظومة. واستمرت أفغانستان أيضا في إحراز تقدم في مسار استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بقيادة المكتب الأعلى للرقابة.

٣١ - وقد تعاملت الحكومة الجديدة مع مسألة تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني باعتبارها أولوية. وفي هذا السياق، واصل المجتمع المدني، منذ مؤتمر لندن بشأن أفغانستان، تواصله بفعالية أكبر مع الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن مسائل التنمية الوطنية. وأنشئ المعهد الأفغاني للمجتمع المدني في منتصف كانون الثاني/يناير لاعتماد منظمات المجتمع المدني الأفغانية التي تلقت التدريب الموحد المطلوب في مجال بناء القدرات، والتي تلتزم في عملها بالمعايير المقبولة دوليا والقيم والمبادئ اللائقة محليا.

٣٢ - وفي مؤتمر لندن بشأن أفغانستان، أدرجت أفغانستان مسألة استعادة ثقة الجمهور في مؤسسات العدالة ومسألة ضمان سيادة القانون في قائمة أولوياتها. وبدأ رئيس قضاة المحكمة العليا، رشيد راشد، في اتخاذ خطوات لتعزيز التزام الحكومة بالإصلاح، منها إجراء استعراض شامل لمستندات التعيين الخاصة بجميع الموظفين القضائيين للتأكد من جدارتهم بتولي مناصبهم. وأنشأت المحكمة العليا أيضا المحكمة الخاصة للوزراء التي يُلزم الدستور بإنشائها، لكي تنظر في لوائح الاتهام التي وجهها مكتب النائب العام إلى سبعة وزراء سابقين والتي تتضمن اتهامات بالتورط في الفساد وارتكاب جرائم مالية.

٣٣ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وافقت وزارة الداخلية على إنشاء مجالس الشرطيات بصفة رسمية بعد انتهاء المرحلة التجريبية الأولية. ووُضعت لهذه المجالس مدونة لقواعد السلوك أعدتها إدارة الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان والأطفال بالوزارة بدعم تقني من الأمم المتحدة. وبعد الموافقة، جرى توسيع نطاق تنفيذ المبادرة في مختلف أنحاء البلد بإنشاء ثمانية مجالس جديدة، وعُممت المبادرة في ١٧ ولاية. واستمرت كذلك الجهود الرامية إلى تعزيز ممارسات الخفارة المجتمعية تمشيا مع الرؤية العشرية للوزارة. وقد أفضت المشاورات الرسمية التي دارت بين الشرطة الوطنية الأفغانية والمجتمعات المحلية، بدعم من الأمم المتحدة، إلى توقيع اتفاقات بين الشرطة وممثلي المجتمعات المحلية في ١٩ مقاطعة بخمس ولايات لتطبيق نهج الخفارة المجتمعية فيها.

٣٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نشرت المنظمة الإحصائية المركزية تقريرا يضم نتائج أول دراسة استقصائية اجتماعية - ديمغرافية واقتصادية تشهدها ولاية كابل. وتجري الدراسة بدعم من الأمم المتحدة في صورة مساعدة تقنية، ويجري حاليا توسيع نطاقها لتشمل شتى الولايات لتوفير بيانات سكانية واجتماعية - اقتصادية أكثر موثوقية للاستعانة بها في توجيه أنشطة صنع السياسات والتخطيط على الصعيد الوطني، بدلا من إجراء تعداد على المستوى الوطني.

٣٥ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أعلنت وزارة شؤون الشباب، بمشاركة الأمم المتحدة، عن انتهائها من إعداد السياسة الوطنية للشباب من أجل أفغانستان، التي تعتبر السياسة الأولى من نوعها والتي أُعدّت بدعم من الأمم المتحدة. وقبل ذلك، نشرت وزارة شؤون الشباب ”تقرير حالة الشباب في أفغانستان“ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وركز التقرير على الطفرة الديمغرافية في أعداد الشباب في أفغانستان والمجالات الاستراتيجية التي يمكن الاستثمار فيها لكي يتسنى للبلد الاستفادة من سكانه المتزايدين.

٣٦ - وخلال هذه الفترة، شرع فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ سلسلة تدابير يهدف من ورائها إلى تعزيز اتساق وفعالية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ وتعزيز التزامه بالنهج المسمى ”عمل كيانات الأمم المتحدة معا“. ومن أبرز ما أُقر من تغييرات في كانون الأول/ديسمبر، اتخاذ تدابير لتحقيق الاتساق بين إجراءات الشراء وتبسيطها، وتطبيق نظام للتحويلات النقدية. وستكون خطط العمل السنوية المتكاملة التي تعرض بالتفصيل برامج الأمم المتحدة وميزانياتها بمثابة الدعامة التي سيستند إليها الاستعراض الشامل لحافظة أنشطة الأمم المتحدة كافةً المضطلع بها منذ عام ٢٠١٢. وتمّ أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير الاتفاق مع حكومة أفغانستان على البرامج القطرية التي يعتزم كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذها على مدار الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وهي برامج تتماشى مع أولويات الحكومة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٣٧ - أفيد عن زيادة حادة في العودة الطوعية إلى أفغانستان منذ بداية عام ٢٠١٥. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، عاد ٢٢ ٣٠٩ أفراد من تلقاء أنفسهم إلى أفغانستان من باكستان، من بينهم لاجئون مسجلون وأفغان لا يحملون الوثائق اللازمة. وهذا هو أعلى رقم يُسجَّل في شهر كانون الثاني/يناير منذ عام ٢٠٠٣، وهو يعادل تقريبا مجموع العائدين

طوعا في عام ٢٠١٤ كله. وتعود أغلب الأسر من مناطق البنجاب وخيبر باختونخوا وكشمير، وقد أقامت في هذه المناطق لمدة تتراوح في المتوسط بين ١٥ و ٢٥ عاما. وأبلغت الأسر العائدة عن تعرضها لحوادث قسر وتحرش، إضافة إلى غارات على المنازل وأماكن العمل، حيث ذكر الكثيرون ممن أجريت معهم مقابلات أن العودة إلى أفغانستان كانت هي الخيار الوحيد. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، تم أيضا ترحيل ١ ٤٧٢ أفغانيا خلال هذا الشهر، مقارنة بـ ٣ ٧٥٤ في عام ٢٠١٤. وانخفض معدل عودة اللاجئين الأفغان المسجلين بنسبة ٥٦ في المائة حيث بلغ عددهم ١٦ ٩٥٧ شخصا عائدا في عام ٢٠١٤. ويعزى الانخفاض في عام ٢٠١٤ جزئيا إلى عدم اليقين الذي يكتنف الانتخابات والمخاوف بشأن الوضع الأمني خلال الفترة الانتقالية، لكنه يعزى في المقام الأول إلى الشواغل بشأن محدودية فرص العمل في أفغانستان. بيد أن هذا الاتجاه نحو الانخفاض قد عُكس منذ بدء عام ٢٠١٥. وخلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تلقى ٣ ٣١٧ لاجئا أفغانيا المساعدة في العودة إلى أفغانستان. وهذا يمثل زيادة قدرها ٩٠ في المائة بالمقارنة بكانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكثّفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعوتها إلى عدم تقييد فرص اللجوء والطابع الطوعي للعودة.

٣٨ - وتستمر التنقلات السكانية الكبيرة عبر الحدود نتيجة للعمليات العسكرية في مُوكلية شمال وزيرستان في باكستان. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أحصت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٤٢ ٠٠٨ أسر لاجئة في ولايتي خوست وباكتيكا منذ منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتعيش أغلب هذه الأسر مع أسر مضيفة، حيث تعيش ٨ ٠٦٥ أسرة في مخيم غولان بولاية خوست. وفي باكتيكا، أفيد عن تشريد المزيد من السكان في نهاية كانون الثاني/يناير. وتشير هذه الأرقام إلى استمرار تدفق اللاجئين، ولذا فسوف يتعين على الوكالات الإنسانية مواصلة الاستجابة لكلٍ من احتياجات الطوارئ للوافدين الجدد والشواغل الأطول أجلا المتعلقة بالحماية وبالشؤون الاجتماعية والاقتصادية.

٣٩ - وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، سجَّلت فرقة العمل المعنية بالمشردين داخليا، برئاسة مشتركة بين وزارة اللاجئين والإعادة إلى الوطن ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١٢ ٧٥٤ شخصا مشردا في أفغانستان بسبب التراع منذ بدء عام ٢٠١٥. وفي المجموع، سُجِّل ١٥٦ ١٩٣ من الأفراد المشردين نتيجة للتراع في أفغانستان في عام ٢٠١٤، يمثلون زيادة قدرها ٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣، وبذلك يبلغ العدد الإجمالي للمشردين داخليا في أفغانستان ٨٠٥ ٤٠٩ أشخاص في نهاية عام ٢٠١٤. وخلال كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شُرِّد نحو ٣ ٠٠٠ فرد في المنطقة الجنوبية، انتقل أغلبهم من ولايتي هلمند وأورزكان إلى

ولاية قندهار والمناطق الحضرية في قندهار. وسُجِّلت أيضا زيادة في التشرد في المنطقة الشمالية، حيث شُرِّد نحو ٣ ٥٠٠ فرد، لا سيما في منطقة قندز، وفي المنطقة الوسطى حيث شُرِّد نحو ٣ ٥٠٠ فرد. ولا تزال حالات التشرُّد تعزى إلى الصراع المتواصل بين الجيش الوطني الأفغاني والجهات المسلحة من غير الدول، وأعمال التحرش من جانب هذه الجهات، وانعدام الأمن عموما. وأظهرت حكومة أفغانستان التزاما متجددا بإيجاد حلول للتشرُّد الداخلي الطويل الأمد، عملا بسياستها المتعلقة بالمشردين داخليا المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المندرجة في اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث، والهيئة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث في تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية الضعيفة في جميع أنحاء البلد بعد بدء فصل الشتاء. وفي الشمال والشمال الشرقي، تلقى ١٢ ٣٠٠ شخص مساعدات على هيئة ملابس أطفال وبطاطين وأقمشة مشمَّعة. وقبل بدء الشتاء، أفادت المجموعة المعنية بتوفير الملاجئ أن ٨٣ في المائة من الملاجئ الممولة كجزء من الاستجابة للفيضانات الشديدة في شمال البلد في النصف الأول من العام قد اكتملت بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وتشمل المساعدات التي قدمتها الوكالات الإنسانية إلى المستوطنات غير الرسمية في كابل حتى الآن دعم ٧ ٩٠٤ من الأسر بحصص الإعاشة الطارئة لمدة شهرين وتزويد ٦ ٦١٧ أسرة بالمساعدة فيما يتعلق بالوقود. وفي ولايتي خوست وباكتيكا، تلقى ما مجموعه ٢٣ ٣٢٦ أسرة من أسر اللاجئين حِزم مساعدة شتوية. وستواصل المجموعة المعنية بتوفير الأغذية عمليات توزيع القمح والطحين والزيوت النباتية والبقول والملح والبسكويت ذي الطاقة العالية طوال الشتاء. وتلقى قرابة ٣٤٠ ٠٠٠ مستفيد المساعدة حتى الآن، بالرغم من عدم توفر سوى ٣٥ في المائة من الإمدادات المقررة المخزنة مسبقا بسبب نقص التمويل. وقامت المجموعة المعنية بالصحة بالتخزين المسبق للإمدادات الطبية والأدوية الأساسية لدعم ما يُقدَّر بـ ١,٩ مليون شخص في ١١٦ مقاطعة يعيشون في ٢٤ ولاية. وإضافة إلى ذلك، أنشئت عيادات صحية مؤقتة، بدعم من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية، لصالح المجتمعات المحلية المعزولة خلال فصل الشتاء.

٤١ - وفي عام ٢٠١٤، قام الشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتنسيق من الأمم المتحدة، بتطهير ١ ٠١٥ حقل ألغام و ٦٣ ساحة قتال في ٣٩٢ مجتمعا محليا، وهو ما أسفر عن إعلان ١٧ مقاطعة خالية من الألغام. وبالرغم من هذه المكاسب الكبيرة، فقد أدت محدودية التمويل إلى عدم تلبية القطاع لهدفه من عمليات إزالة الألغام لعام ٢٠١٤، المنصوص

عليه في خطة العمل العشرية لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ويُقدَّر أنه لا يزال يوجد ٣ ٩١٢ حقل ألغام و ٢٤٨ ساحة قتال، يتأثر بها ١ ٥٩٦ مجتمعا محليا على امتداد ٢٥٨ مقاطعة و ٣٣ ولاية. وتعيق الذخائر المتفجرة المتبقية حرية الحركة، وتعرقل النشاط الزراعي، وتبطئ النمو الاقتصادي. وتتصدى الأمم المتحدة أيضا للتلوث الناجم عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية عن طريق العمل مع بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي لتنسيق تطهير القواعد العسكرية وميادين الرماية الدولية السابقة. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان قد جرى تطهير ٣٢٤,٦ كيلومترا مربعا من ميادين الرماية وإزالة أو تدمير قرابة ٦٧ ٤٠٠ قطعة ذخيرة متفجرة و ١٤ ١٥٠ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. ومن بين ميادين القوة الدولية للمساعدة الأمنية السابقة البالغ عددها ١٠٢ التي سيجري تطهيرها، تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بالمسؤولية عن ٨٤ ميدانا، وهي تسبق حاليا الموعد المقرر تطهير هذه الميادين بحلوله وهو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأُحرز تقدم أيضا بشأن مسألة التلوث غير المسجَّل اللاحق على عام ٢٠٠١، حيث جرى بدء الحوار مع الأطراف صاحبة المصلحة وجمع الأموال لإجراء الاستقصاءات التي ستساعد في التصدي للمشكلة.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت حكومة أفغانستان واليونيسيف خطة عمل البرنامج القطري الأكبر على الإطلاق للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ الذي تبلغ قيمته الكلية ٦٦٥ مليون دولار. وتتيح خطة العمل للأطفال، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها، استفادة أكبر من الخدمات، بما في ذلك الخدمات الصحية والتغذية وحماية الطفل والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٤٣ - ولا تزال تُسجل، ضمن إطار الأمم المتحدة للرصد العالمي، حالات تقييد لوصول المساعدات الإنسانية. وسُجِّل ما مجموعه ٢٩٤ حادثة في عام ٢٠١٤، بما في ذلك الهجمات ضد الموظفين والأصول والمرافق وانتهاك المرافق الصحية. وتسببت ٢٢٣ حادثة من هذا العدد الكلي من الحوادث في إلحاق أضرار بمنظمات غير حكومية. وعلى وجه الإجمال، قُتل ٥٧ من العاملين في مجال تقديم المعونة وأصيب منهم ٤٧ واختطف ١٨٢ واعتُقل/احتجز ١١. وسُجِّلت ٦٤ حادثة ضد أخصائيين صحيين، و ١٣ حادثة ضد مواقع إزالة ألغام، وسبع حوادث ضد مؤسسات تعليمية. وفرضت جهات مسلحة من غير الدول حظرا مؤقتا على حملة التحصين ضد شلل الأطفال في منتصف كانون الأول/ديسمبر، وهو ما أفضى إلى تقييد الوصول إلى ٦٥٠ ٠٠٠ طفل غير محصَّن، وبعد تدخل الأمم المتحدة مع جميع الأطراف رُفع الحظر في أوائل شباط/فبراير. ويثير تعطل حملات التحصين

القلق بوجه خاص إذ أن أفغانستان أبلغت عن ٢٨ حالة شلل أطفال في عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٤ حالة في عام ٢٠١٣.

٤٤ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بلغ تمويل المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان ٤٣٩ مليون دولار، منها ٢٦٨ مليون دولار (٦٦ في المائة) مقدمة لخطة الأمم المتحدة المشتركة للعمل الإنساني. ومن الرصيد المتبقي، أفيد أن مبلغ ٦٧ مليون دولار مخصص للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أما المبلغ المتبقي فقد أفيد أنه غير مخصص لوكالة أو برنامج بعينه. ومن أصل الأموال المخصصة للخطة المشتركة للعمل الإنساني، تم تخصيص ٦٧ في المائة لوكالات وبرامج الأمم المتحدة و ٣٣ في المائة للمنظمات غير الحكومية.

سادسا - مكافحة المخدرات

٤٥ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصدرت وزارة مكافحة المخدرات، بدعم تقني من الأمم المتحدة، تقرير المخدرات في أفغانستان لعام ٢٠١٣ الذي عرض لمحة عامة عن التقدم المحرز بشأن جوانب الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. وأبرز التقرير أن صافي قيمة صادرات المواد الأفيونية يُقدَّر بـ ٢,٩٠ بليون دولار، وهو ما يعادل، مضافا إلى قيمة السوق المحلية البالغة ٠,١٢ بليون دولار، ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وأشار التقرير أيضا إلى أنه بالرغم من انخفاض متوسط سعر الأفيون، فإن السعر يبقى مرتفعا نسبيا عند مستوى يزيد عن ١٦٠ دولارا للكيلوغرام، مقارنة بمستوى عام ٢٠٠٩ البالغ ٧٥ دولار للكيلوغرام، وبالتالي فإن الأفيون يبقى محتفظا بقيمته. ولا يزال تعاطي المخدرات غير المشروعة متفشيا داخل البلد، حيث يُقدَّر عدد متعاطي المخدرات غير المشروعة بما يتراوح بين ١,٣ و ١,٦ مليون شخص. ولاحظ التقرير أنه بينما تتزايد القدرة العلاجية، فإنه يتعين زيادتها وإدامتها من أجل مكافحة الآثار الضارة لتعاطي المخدرات غير المشروعة. ويتضمن التقرير أيضا أول تحليل حالة يجري للمسجونين في إطار مكافحة المخدرات، ويوفر بيانات عن خلفياتهم الاجتماعية الاقتصادية وأسباب تورطهم في المخدرات. ويُختتم التقرير بمجموعة من التوصيات المتصلة بالسياسات الرامية إلى إعادة تركيز جهود الحكومة في مجال مكافحة المخدرات، والتي تتضمن تقييما للتقدم المحرز والتحديات الراهنة.

٤٦ - وفي الفترة ما بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أجرت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ما مجموعه ٧١٣ عملية من عمليات مكافحة المخدرات، أسفرت عن مصادرة ١ ٧٠٠ كيلوغرام من الهيروين، و ٦ ٣٢٥ كيلوغراما من

المورفين، و ١٥ ٠١٢ كيلوغراما من الأفيون، و ٣٩ ٢٩٩ كيلوغراما من القنب، و ٣١٧ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٣ ٦٢١ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وإضافة إلى ذلك، تم تفكيك ما مجموعه تسعة من مختبرات الهيروين ومصادرة ١٨٢ مركبة و ١٢٧ قطعة سلاح. وجرى احتجاز ما مجموعه ٨٢٧ من المشتبه بهم حيث قُتِل أحد أعضاء قوات الأمن الأفغانية وأصيب أربعة من ضباط الشرطة المعنيين بمكافحة المخدرات بجراح. وتعزى الزيادة في عمليات المصادرة إلى خليط من تحسُّن قدرات شرطة مكافحة المخدرات على شن العمليات التي تتم بناء على معلومات استخبارية والتحسُّن في تنسيق الجهود داخل وكالات إنفاذ القانون الأفغانية ومع وكالات إنفاذ القانون في البلدان المجاورة.

سابعا - دعم البعثة

٤٧ - واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى مواءمة الموارد بما يكفل القيام بعمليات تتسم بالكفاءة من حيث التكلفة من أجل التمكين من تنفيذ أنشطتها المقررة في جميع أنحاء البلد. وخفضت البعثة التكاليف التشغيلية من خلال أوجه الكفاءة المحققة في التعاقد على أصول العمليات الجوية للبعثة، وكذلك جزئيا بفضل النجاح في بدء العمل بمشروع أوموجا للتخطيط المركزي للموارد. وواصلت البعثة أيضا استكشاف المزيد من خيارات تقاسم التكاليف مع شركاء الأمم المتحدة بغرض تعزيز الخدمات المشتركة، لا سيما في تقديم الرعاية الطبية الطارئة.

ثامنا - ملاحظات

٤٨ - اكتمل بنهاية عام ٢٠١٤ مجمل عملية كابل الانتقالية التي تغطي كلا من البعد السياسي والأمني والاجتماعي - الاقتصادي، وفق الخطوط العريضة التي تحددت في المؤتمرات الدولية الرئيسية المعنية بأفغانستان والتي عقدت في كابل (٢٠١٠)؛ وبون (ألمانيا) (٢٠١١)؛ وطوكيو (٢٠١٢). ودخلت أفغانستان الآن عقد التحول اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بعد أن تولت كامل القيادة والمسؤولية عن شؤونها الداخلية. وقد طرح رئيس الجمهورية أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله في مؤتمر لندن الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر خطة إصلاح واسعة النطاق بعنوان ''تحقيق الاعتماد على الذات'' وهي الخطة التي قوبلت بترحيب واسع النطاق في أفغانستان ومن جانب الشركاء الدوليين. وسيتطلب التصدي للتحديات العديدة التي تواجه البلد بطريقة مستدامة واستراتيجية ومتماسكة قيادة توجيهية قوية ونهجا يشمل الحكومة بأكملها.

٤٩ - وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بالعمل المستمر لتكوين حكومة الوحدة الوطنية ووضع اللمسات الأخيرة على تشكيلة الحكومة. وتسبب تطاول أمد عملية تعيين الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين في حالة إحباط لها ما يبررها لدى كثير من الأفغان الذين كانوا يأملون في إحراز تقدم أسرع في هذا السبيل. وفي الوقت نفسه، هناك سبب للتفاؤل راجع إلى أن المفاوضات التي كان من المحتمل أن تكون محفوفة بمنازعات بين الزعيمين وفريقيهما قد تمت بشكل يتسم بالاحترام المتبادل. وأدعو السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى العمل معا بشكل وثيق في وضع اللمسات الأخيرة على إدارة يطبعها التنوع والحرفية وتضم تمثيلا قويا للمرأة.

٥٠ - ويشار إلى أن الاتفاق السياسي المبرم في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي نص على الالتزام بتشكيل حكومة وحدة وطنية قد تضمن أيضا جدولا زمنيا طموحا للانتخابات والإصلاحات تكرر تأكيده في مؤتمر لندن ويتوج بتشكيل لويه جركه (جمعية كبرى) تعالج قضايا الحكم الأساسية. وقد تبدى الاهتمام الراسخ بقضايا الانتخابات، بما فيها انتخابات البرلمان وانتخابات مجالس المقاطعات مستقبلا، في مختلف المبادرات التي استجدت في الفترة المشمولة بالتقرير. وهناك حاجة ملحة للتوصل إلى اتفاق عام على نهج متماسك لتحقيق هذا الأمر، يشتمل على وضع جداول زمنية وبارمترات واقعية واتباع خطوات متسلسلة في تناول التغييرات القانونية والمؤسسية؛ وعلى نظام قوي لتحديد هوية الناخبين؛ والقيام بأعمال تحضيرية للانتخابات تتسم بالفعالية. وأحث على المسارعة إلى تشكيل لجنة الإصلاح الانتخابي المتفق عليها وفق ما نص عليه الاتفاق السياسي وأؤيد الجهود التي تبذل لضمان المشاركة الشفافة والجامعة لكل أصحاب المصلحة، بما فيهم الجهات المانحة، في تحديد سبل المضي قدما.

٥١ - وفي الوقت الذي يستمر فيه تعاظم التحديات الاقتصادية، فإن استمرار تراجع معدل النمو في أفغانستان أمر يثير بالغ القلق. فالأثر السلبي الناجم عن ذلك في الإيرادات الحكومية قد أخذ يؤثر بالفعل في قدرة الحكومة على القيام بوظائفها الإدارية وتقديم الخدمات. والشتاء المعتدل نسبيا الذي تشهده أفغانستان حاليا يمكن أن يلحق الضرر بأكبر قطاع اقتصادي في البلد، وهو قطاع الزرعة، بالنظر إلى احتمالات الجفاف. وعلى نحو ما جاء في الخطة الحكومية للإصلاح التي وضعت في مؤتمر لندن، فقد جعلت الإدارة الجديدة من بين أولوياتها تنفيذ تدابير من أجل تعبئة الموارد. وإني أرحب باعتماد ميزانية عام ٢٠١٥ بنجاح وبتركيزها على انضباط المالية العامة. ونظرا لأن أفغانستان تنتقل حاليا إلى اقتصاد أقرب إلى الاقتصاد الطبيعي، فإن الدعم المقدم من الجهات المانحة بمستويات مطردة وقابلة للتنبؤ بها

ستظل له أهمية بالغة. وللدول الأعضاء دور حيوي ينبغي أن تقوم به في هذا الصدد بأن تفي بالتزاماتها بتقديم المساعدة المالية والأمنية طيلة عقد التحول بشكل يسهم في تعزيز المؤسسات ومسارات العمل الأفغانية.

٥٢ - كما أن تعزيز ثقة المستثمرين والمانحين سيتطلب من الحكومة أن تبذل جهودا شاملة لمكافحة الفساد. وأرحب هنا بالعناية المبكرة التي أخذت توليها الإدارة الجديدة للمساءلة عن انهيار مصرف كابل واستعادة أصوله، وبما يتضمنه ذلك من توضيح لأدوار ومسؤوليات مختلف مؤسسات مكافحة الفساد واستيفاء الاشتراطات الدستورية التي تقتضي من كبار المسؤولين الإفصاح عما لديهم من أصول. وسيلزم بذل عناية مطردة، بما في ذلك التزام الحكومة باتخاذ اللازم حيال توصيات اللجنة المشتركة المستقلة للرصد والتقييم.

٥٣ - وفي غمرة التباطؤ الاقتصادي، يرجح أن ينمو الاقتصاد غير المشروع بمقدار يتناسب مع هذا التباطؤ، الأمر الذي يحمل معه خطر ازدياد ترسخ تجارة المخدرات غير المشروعة. وهي صلة إجرامية تغذي حالة انعدام الأمن وتقوض سيادة القانون وتهدد صحة ورفاه أفغانستان والمنطقة والمجتمع الدولي بشكل عام. والحلول الوحيدة المستدامة لهذا الوضع هي الحلول الشاملة التي تُدمَج فيها جهود مكافحة المخدرات إدماجا حقيقيا في صلب جميع خطط التنمية وتظهر فيها الإرادة السياسية القوية. ولكي يتحقق نمو القطاع الخاص المشروع، فلا بد من إحراز تقدم مستمر في تنفيذ القوانين والأنظمة، بما فيها تلك الهادفة إلى التصدي بفعالية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٥٤ - ولا زال السلام يشكل شرطا مسبقا أساسيا للتقدم السياسي والاقتصادي الدائم والمطرد في أفغانستان. وهناك مجموعة عوامل تيهئ فرصا جديدا في هذا المنعطف الحاسم، ومنها السحب التدريجي للقوات العسكرية الدولية؛ وتنصيب إدارة جديدة في كابل؛ وزيادة المشاركة الإقليمية، بما في ذلك مشاركة الصين؛ وتحسن العلاقات الثنائية مع باكستان. وهناك حاجة الآن إلى اتخاذ خطوات ملموسة، كما ستلزم قيادة قوية وذات رؤية للتغلب على المصالح المتخندقة وسط دوامات من الصراع تتجدد من تلقاء نفسها ويعود عهدها إلى عقود مضت. وأرحب هنا بدعوات الرئيس غني العلنية إلى إقامة حوار بين الأطراف الأفغانية وبيده الممدودة نحو إسلام أباد، وأحث جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة والعمل من أجل الاتفاق على الآليات اللازمة لمواصلة التقدم وإكسابه صبغة رسمية. وتحافظ الأمم المتحدة في أفغانستان على الاتصال بجميع الأطراف وفقا لولايتها وستظل تستخدم مساعيها الحميدة لهذا الغرض، وهي مستعدة لتقديم المساعدة حسب ما يطلب منها. وهناك دافع

إضافي إلى بذل هذه الجهود وهو ما تشهده المنطقة الأوسع حاليا من نشاط لجماعات أكثر تطرفا ووحشية وذات مآرب توسعية.

٥٥ - ويشكل الدعم الإقليمي عنصرا حاسما في تعزيز فرص نجاح جهود المصالحة والتنمية الاقتصادية المستدامة اللتين تقودهما أفغانستان. وقد عبر إعلان بيجين الصادر في المؤتمر الوزاري المعقود في إطار عملية اسطنبول عن التأييد المجمع عليه من جانب دور الجوار وأصحاب المصلحة في المنطقة لإحراز تقدم سريع، وأرحب في هذا الصدد بالجهود المستمرة التي تبذلها الصين لضمان استمرار الزخم في هذه العملية. وما زلت أحث على إيلاء عناية لعملية قلب آسيا/ اسطنبول، بما في ذلك قيام بلدان رئيسية بعقد اجتماعات إقليمية للأفرقة التقنية بشأن تدابير بناء الثقة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. ويبعث على تفاؤلي أيضا تحسن التعامل بين أفغانستان وباكستان، وأحث هنا على إبداء الالتزام والتحلي بالصبر في بناء الثقة الضرورية بين البلدين. وستكون التجارة الإقليمية وتحسن الربط العامل المحوري لزيادة الثقة التي تولدها المصالح المشتركة، وأرحب في هذا السياق بإجراء مشاورات حول أمور منها وضع الاتفاق الثلاثي بشأن التجارة العابرة بين باكستان وأفغانستان وطاجيكستان.

٥٦ - وقد شهد عام ٢٠١٤ وصول عدد القتلى والجرحى المدنيين في صراع أفغانستان إلى ١٠ ٠٠٠ شخص لأول مرة منذ أن بدأت الأمم المتحدة التوثيق المنهجي للإصابات في صفوف المدنيين في عام ٢٠٠٩. وما زالت حركة طالبان والجماعات المنتسبة إليها يعزى إليها ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع الإصابات في صفوف المدنيين. وباتت الاشتباكات البرية لأول مرة السبب السنوي الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين. وأحث جميع الأطراف على احترام قوانين الحرب، بما في ذلك التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وتجنب استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين. وقوات الأمن الأفغانية تمسك الآن بدفة القيادة في تأمين البلد وسكانه. وأشيد هنا بما يبديه أفراد هذه القوات من تصميم وبسالة في مواجهة الهجمات المتصاعدة وأرحب باستمرار الدعم الدولي لها وخاصة عن طريق بعثة الدعم الوطيد. وعند التطوير المؤسسي لأجهزة الأمن الأفغانية، يجب أن تعطي أولوية لتعزيز الآليات المستخدمة أثناء القتال للحد من الإصابات في صفوف المدنيين والمساءلة عنها ومعاملة المحتجزين لأسباب تتصل بالنزاع. وتشكل خطة العمل الوطنية الجديدة للقضاء على التعذيب خطوة مهمة أتطلع إلى تنفيذها.

٥٧ - ويرجح أن تشتد حدة النزاع المسلح في موسم الصيف القادم. وحتى مع الفرص الجديدة للحوار المشار إليها أعلاه، لا تزال هناك عناصر متشددة بين المتمردين تود أن تختبر عزيمة قوات الأمن الأفغانية. ويجب توخي الواقعية عند وضع الجدول الزمني لعملية إحلال

السلام وأن يكون هناك التزام بالهدف المراد تحقيقه في نهاية المطاف وهو السلام، دون أن يغيب عن الأذهان أن المسار لن يكون سريعا ومن غير المرجح أن يكون سلسا. والتكلفة البشرية للعنف المرتبط بالنزاع تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من الإصابات المباشرة. فتقرير البعثة السنوي عن حماية المدنيين لعام ٢٠١٤ يسلط الضوء على محنة الأرامل وأطفالهن ويشير إلى أنهن لا يفقدن بسقوط أزواجهن قتلى أو جرى في الصراع عائلهم الوحيد فحسب، بل يفقدون أيضا مصدرا يوفر لهم الحماية الاجتماعية. ولا زال الصراع يؤثر أيضا تأثيرا سلبيا في قدرة الحكومة والجهات العاملة في المجال الإنساني والمجتمعات المحلية على مواجهة الأزمات. وكل حالة من حالات شلل الأطفال المتزايدة في أفغانستان هي مأساة شخصية يمكن الوقاية منها، وأشير هنا مع بالغ القلق إلى أن حملة التحصين ضد شلل الأطفال في ولاية هلمند قد تعرقلت مرة أخرى أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وأرحب باستئناف الحملة وأدعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ولكي تكون حملات التحصين فعالة، فلا بد من أن تكون مطردة وألا تكون خاضعة لمنازعات بين الأطراف.

٥٨ - وستتطلب الزيادة الحادة في أعداد المشردين والأفراد غير الحاملين للوثائق اللازمة العائدين من باكستان تعاونا وثيقا لضمان التوصل إلى حلول مستدامة لمشكلتهم، بما في ذلك إعادة إدماجهم في الاقتصاد الأفغاني. ويؤكد تنامي التشرد الداخلي أهمية إحراز تقدم مستمر في تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالمشردين داخليا. وأرحب هنا بما يبديه الرئيس غني من اهتمام خاص والتزام بتلبية احتياجات هذه الفئة الضعيفة من السكان.

٥٩ - وإنني إذ ألاحظ الأهمية المستمرة لدعم الاستقرار السياسي في أفغانستان ورصد حالة الأمن فيها التي تلوح مؤشرات على أنها ستزداد سوءا في الأجل القريب، أطلب من مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة المقرر أن تنتهي في ١٧ أذار/مارس ٢٠١٥، لفترة ١٢ شهرا إضافية. وأؤكد في طلبي هذا التزام الأمم المتحدة نحو شراكة مستديمة مع أفغانستان وأنوه بالأسلوب الفعال الذي جرى به استخدام الولاية الحالية طيلة عام ٢٠١٤، وخاصة ما اضطلعت به البعثة من مهام في مجال المساعي الحميدة وما بذلته من جهود في تناول القضايا الحيوية في مجال حقوق الإنسان وفي تحقيق الاتساق بين الجهات المانحة. وأهيب أيضا بالدول الأعضاء مواصلة توفير الموارد اللازمة لمواصلة أداء دورنا والقيام بأنشطتنا في جميع أنحاء البلد.

٦٠ - وأود أن أعرب عن امتناني لجميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان ولممثلي الخاص، نيكولاس هايسوم، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظروف غالبا ما تكون صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا بتقديم الدعم إلى شعب أفغانستان.

المرفق

التقدم المحرز قياسا على النقاط المرجعية

أولا - الأمن

النقطة المرجعية: إقامة مؤسسات وعمليات أمنية أفغانية مستدامة قادرة على كفالة السلام والاستقرار وحماية شعب أفغانستان

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية والجيش الوطني الذين تلقوا التوجيه والتدريب، ويعملون طبقا لهيكل متفق عليه	• في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان عدد الملتحقين بالجيش الوطني الأفغاني يبلغ ١٦١ ١٦٤ فردا وعدد الملتحقين بالقوات الجوية الأفغانية ٢٠٨ ٦ أفراد، بإجمالي ٣٦٩ ١٧٠ فردا، وهو ما يقل بمقدار ٦٣١ ٢٤ فردا عن العدد النهائي الذي كان من المستهدف الوصول إليه في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥. وفي ١ كانون الثاني/يناير أيضا، كان عدد الملتحقين بالشرطة الوطنية الأفغانية يبلغ ٧٥١ ١٥٦ فردا، وهو ما يقل عن العدد النهائي المستهدف بما مقداره ٢٤٦ فردا. • وفي مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تعهد حلفاء المنظمة وشركاؤها بمواصلة تقديم الدعم إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية حتى نهاية عام ٢٠١٧، وتزويدها بمساعدات تناهز ٥,١ بلايين دولار سنويا، كما تعهدوا بمواصلة الحوار في إطار الشراكة الدائمة بين الناتو وأفغانستان.
وضع خطة للانتقال إلى قيادة أفغانية للأمن بصورة تدريجية تستند إلى الظروف القائمة، وإحراز التقدم فيها	• في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، انتهت عملية نقل المسؤوليات الأمنية، حيث تولت القوات الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن بالتزامن مع إنهاء مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بدء عمل بعثة الدعم الوطيد في البلد. • وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقعت الحكومة الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤)، الذي رحب فيه بالاتفاق بين الناتو وحكومة أفغانستان لإنشاء بعثة الناتو للدعم الوطيد التي ستتولى تدريب قوات الأمن الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة لها.

ثانيا – السلام وإعادة الإدماج والمصالحة

النقطة المرجعية: إجراء الحوار الوطني وتحقيق المشاركة الإقليمية لمواصلة السعي لإقامة عمليات بنّاءة وشاملة تهيئ بيئة سياسية مواتية لإحلال السلام

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
وضع عمليات وطنية وإقليمية جامعة وتنفيذها من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وإعادة الإدماج والمصالحة	• في عام ٢٠١٤، سُجل ما مجموعه ١ ٧١٦ عنصرا من العناصر المناوئة للحكومة في برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. وتحسنت قدرة أفرقة الولايات التابعة للأمانة المشتركة على إعداد مشاريع لإنعاش المجتمعات المحلية بدعم من البرنامج، وتجلّت هذه القدرة في إعداد نحو ٢ ٢٠٠ مشروع بالاشتراك مع الوزارات المعنية. • وزار وفد من المجلس الأعلى للسلام المملكة العربية السعودية في الفترة بين ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لحضور لقاء علماء الدين الذي استضافته منظمة التعاون الإسلامي. واقترح المجلس تشكيل فريق عامل دولي من علماء الدين للتصدي للخطاب الديني الذي يغذي العنف، وحظي الاقتراح برد فعل إيجابي. • وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، دعا مؤتمر القمة الثلاثي بين باكستان وتركيا وأفغانستان، الذي عقد في أنقرة، حركة طالبان الأفغانية إلى المشاركة في عملية السلام ودعا المجتمع الدولي إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى دعم عملية سلام تقودها أفغانستان وتملك زمامها. • وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، تعهد الرئيس غني، في خطاب تنصيبه، بأنه سيركز جهوده على إقرار السلام والاستقرار في أفغانستان. وأعلن أنه في سبيل ذلك مستعد للتحاور مع طالبان. • وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وجه الرئيس غني في المؤتمر الوزاري الرابع لعملية قلب آسيا/اسطنبول الدعوة مجددا إلى ”المعارضة السياسية، ولا سيما طالبان، إلى المشاركة في حوار يجمع الأطراف الأفغانية“، وطلب إلى الشركاء الدوليين أن يدعموا عملية السلام التي تقودها أفغانستان وتملك زمامها. • وخلال زيارة الرئيس غني إلى إسلام أباد يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تعهدت القيادة الباكستانية بمعاونة أفغانستان في حمل طالبان على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. واتفق الطرفان أيضا على بذل جهود مشتركة للحد من التطرف والإرهاب في كلا البلدين.

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	• وفي كانون الأول/ديسمبر، اجتمع الرئيس التنفيذي عبد الله مع رؤساء لجان السلام بالولايات وشجعهم على زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام.
تعزيز قدرة السلطات الأفغانية على جمع معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١)	• في عام ٢٠١٤، قدمت حكومة أفغانستان معلومات مدعومة بالأدلة ومحدثة ودقيقة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). • وفي عام ٢٠١٤، أدخلت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ١٥ تعديلا على قائمتها (قائمة القرار ١٩٨٨) المدرج فيها الكيانات والأفراد الخاضعون لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة المنصوص عليها في الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٨٢ (٢٠١٢)، الذي اتخذه المجلس متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
زيادة الدعم الشعبي لعملية السلام، من خلال المشاركة على صعيد المجتمعات المحلية والتفاعل مع المجتمع المدني	• في شباط/فبراير ٢٠١٤، أطلق المجلس الأعلى للسلام حملة نسائية للسلام، بدعم من منظمات نسائية غير حكومية، جمع فيها توقيعات ٠٠٠ ٢٥٠ امرأة على عريضة تدعو إلى السلام ووقف إطلاق النار. وحثت العريضة الحكومة والمعارضة المسلحة والمجتمع الدولي على بذل جهود جادة لكفالة تحقيق السلام في البلد. • وفي أيلول/سبتمبر، عبّرت الاحتفالات بيوم السلام التي أُقيمت في مختلف أنحاء أفغانستان، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولجان السلام بالولايات، عن التأييد الجماهيري للسلام وشددت على أن الحل الوحيد للتراع الذي طال أمده هو إجراء حوار سياسي بنّاء مع العناصر المناوئة للحكومة. • وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، شدد المشاركون في مناسبة نظمتها الأمم المتحدة والسلطات المحلية والمجتمع المدني لإحياء اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن، على أهمية مشاركة المرأة في جهود السلام في البلد. • وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الرئيس غني بعلماء وشيوخ الدين وحثهم على أن يضطلعوا بدور سبّاق في جلب السلام الدائم للبلد. وأكد العلماء والشيوخ للرئيس دعمهم الكامل له.

ثالثا - الحوكمة وبناء المؤسسات

النقطة المرجعية: بَسْط سلطة الحكومة في جميع أرجاء البلد بإنشاء مؤسسات ديمقراطية شرعية خاضعة للمساءلة، وصولاً إلى المستوى المحلي، تكون قادرة على تنفيذ السياسات، وقادرة بصورة متزايدة على البقاء بفضل الإمكانيات الذاتية

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
زيادة قدرة السلطات الأفغانية والمؤسسات الانتخابية المستقلة على إدارة انتخابات دورية نزيهة وإجرائها، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمشاركة المرأة والحصص التي يكفلها الدستور	• في الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٤، نفذت المفوضية المستقلة للانتخابات، في إطار تحضيرها لانتخابات عام ٢٠١٤، عملية تسجيل تكميلي للناخبين وزعت خلالها ٣ ٨١٩ ٣٤٦ بطاقة انتخابية إضافية للأشخاص الذين بلغوا الثامنة عشرة أو غيّروا محال إقامتهم أو فقدوا بطاقاتهم. • وفي عام ٢٠١٤، طوّرت لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة بنيتها التحتية وقدرتها التشغيلية وأسست ٣٤ مكتبا لها في الولايات. وقدمت اللجنة خطة استراتيجية وتنفيذية مؤقتة ونشرت دليل إجراءات تسجيل وتقديم الطعون والشكاوى الانتخابية والفصل فيها. • وعلى امتداد عام ٢٠١٤، عُيّن ١٠٢ من مفوضي الشكاوى في الولايات التابعين للجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة وذلك في ٣٤ مكتبا من مكاتب اللجنة في الولايات. • وأعدّت لجنة الإعلام، وهي كيان مؤقت أنشئ للإشراف على السلوك الإعلامي خلال الفترة الانتخابية، مبادئ توجيهية لتنظيم سلوك المنافذ الإعلامية، وعقدت مجموعة من حلقات العمل في مختلف أنحاء البلاد لشرح اللوائح المنظمة للعمل الإعلامي، وأصدرت بيانات تدعو إلى احترام القواعد، وفصلت في شكاوى مرفوعة ضد منافذ إعلامية. • وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أُجريت انتخابات الرئاسة ومجالس الولايات في أفغانستان. وكان جاهزا لاستقبال الناخبين يوم الانتخابات ما مجموعه ٦ ٠٨٢ مركز اقتراع و ١٩ ٧٨٤ لجنة اقتراع. ونتيجةً لعدم فوز أي مرشح بأغلبية مطلقة في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة، فقد أُجريت جولة ثانية في ١٤ حزيران/يونيه تنافس فيها المرشحان الفائزان بأعلى الأصوات وهما عبد الله عبد الله ومحمد أشرف غني. وفي الجولة الثانية، بلغ عدد مراكز الاقتراع التي أُبلغ بأنها استقبلت الناخبين ٦ ٢٢٥ مركزا. • واستنادا إلى تقييم الجولة الأولى من الانتخابات، أجرت المفوضية المستقلة للانتخابات تغييرات لتحسين الأداء في الجولة الثانية. وشملت هذه التغييرات

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	وضع المواد الاحتياطية في أماكن أفضل لتسهيل التصرف عند حدوث عجز في أوراق الاقتراع، وإضافة حوالي ٠٠٠ ٢ لجنة اقتراع في مراكز الاقتراع من أجل تسهيل إدلاء الناخبين بأصواتهم.
	• واعتمدت العملية الانتخابية على مراقبين وطنيين ودوليين، وعلى مندوبي الأحزاب أيضا، في الإشراف على سير التصويت. وفي الجولة الأولى للانتخابات، شاركت ٦٧ منظمة وطنية في مراقبة سير الانتخابات في شتى أنحاء البلد عن طريق ما مجموعه ٥٨٥ ١٤ مراقبا. وارتفع عدد هؤلاء المراقبين إلى ٧٤٣ ٤٠ مراقبا في الجولة الثانية. وبلغ عدد مندوبي المرشحين والأحزاب السياسية ٧٨٠ ٣٦٢ مندوبا خلال الجولة الأولى و ٠٤١ ٧٠ مندوبا في الجولة الثانية.
	• وعملت البعثة عن قرب مع المفوضية المستقلة للانتخابات ومع الجهات المانحة من أجل كفالة مراعاة الشواغل الجنسانية في العملية الانتخابية التي تمت في عام ٢٠١٤. وأسهمت البعثة، برصدها للتدابير المتصلة بمشاركة المرأة وأنشطة التوعية والدعوة، في زيادة المشاركة في الانتخابات سواء من جانب الناخبين أو موظفي الانتخابات. وبلغت نسبة تمثيل النساء في مجالس الولايات ٢٠ بالمائة، مما استوفى الحصة التي خصصتها التشريعات الانتخابية لهن.
إنشاء لجنة للرصد والتقييم ووضع نقاط مرجعية لمكافحة الفساد	• في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أصدرت اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد تقرير متابعة بشأن أزمة مصرف كابل، وعرض التقرير آخر المستجدات المتعلقة باسترداد أموال المصرف، والإجراءات الجنائية، وتنظيم القطاع المالي، وخصخصة مصرف كابل الجديد. وفي اليوم نفسه، صدر مرسوم رئاسي يأمر بإعادة فتح قضية الاحتيال المصرفي الخاصة بمصرف كابل، وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ضاعفت محكمة الاستئناف العقوبة الصادرة ضد اثنين من رؤساء المصرف السابقين من ٥ سنوات إلى ١٥سنة. وأيدت المحكمة أيضا قرار المحكمة السابقة بتجميد الأصول المملوكة لمحمود كرزاي، شقيق الرئيس السابق كرزاي والأصول المملوكة لباقي كبار مسؤولي المصرف، لحين استرداد كل الأموال.
	• وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت اللجنة تقريرها عن اغتصاب أراضي الدولة والأراضي الخاصة، وأشارت فيه إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٢٤٠ هكتار من الأراضي اغتُصبت في العقد الماضي، وأن الاغتصاب يتم إلى حد كبير عن طريق تزوير سندات الملكية الرسمية بأيدي

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	مسؤولين في المحاكم وتزوير وتزييف الوثائق المتعلقة بنقل ملكية الأراضي في رئاسة بلدية كابل. وأشار التقرير أيضا إلى أن أراضي البلد التي أُجري لها مسح وسجُلت بصفة قانونية تقل عن ٣٤ بالمائة، مما يترك باقي الأراضي عرضة للاغتصاب.
	• وأصدرت اللجنة تقريرها السادس لتقييم مدى القابلية للإفساد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وتناولت فيه عملية استيراد المستحضرات الصيدلانية. وأوضحت اللجنة في التقرير أن ٥٠ بالمائة من المستحضرات الصيدلانية التي تستوردها أفغانستان منخفضة الجودة، وأرجعت اللجنة ذلك إلى الافتقار إلى قوانين صارمة لتنظيم عمليات شراء الأدوية، وضعف الإجراءات واشتراطات الترخيص، ووقوع مخالفات في عمليات اختيار الأدوية واستيرادها وتوزيعها. وأشار التقرير أيضا إلى أن وزارة الصحة العامة تفتقر إلى القدرة على فرض رقابة فعالة على استيراد الأدوية، الذي يتحكم فيه بدرجة كبيرة موردو المستحضرات الصيدلانية الأجانب.
• تمكين مؤسسات مكافحة الفساد من الإشراف على نهج في مكافحة الفساد يشمل الحكومة بأكملها	• أصدر مكتب رئيس الجمهورية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ أمرا إداريا يقضي بتنقيح المهام المتعلقة بمكافحة الفساد التي يضطلع بها المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد، والمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات، ومكتب المدعي العام، وذلك للحد من الازدواجية وكفالة التكامل. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ دور الرقابة الذي تضطلع به اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد، بما في ذلك رصدها لتدابير مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية.
• نشر إقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين سنوياً	• في عام ٢٠١٤، سجّل المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد الأصول التي يمتلكها ٥٢٥ ٥ مسؤولا حكوميا في كابل وبعض الولايات، مما رفع العدد الإجمالي لتسجيلات الأصول إلى زهاء ٥٠٠ ٨ تسجيل بحلول نهاية العام. ونشر المكتب أيضا معلومات عن عمليات التحقق من أصول ١٦٧ من كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس السابق كرزاي ونوابه وبعض كبار أعضاء حكومته، مما رفع العدد الإجمالي لعمليات التحقق من أصول كبار المسؤولين إلى ٢٠٠ عملية.
• زيادة قدرة الموظفين العموميين، على المستوى المركزي ومستوى	• في عام ٢٠١٤، وفر معهد التدريب في مجال الخدمة المدنية تدريبا لفائدة ٩٧٤ ٤ موظفا عموميا على المستوى الوطني و ٨٢٦ ٩ موظفا عموميا

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
الولايات والمقاطعات، على أداء المهام وتوفير الخدمات	على المستوى دون الوطني في مجالات الإدارة والمهارات الحاسوبية وإتقان اللغة الإنكليزية والتخطيط والمالية/المحاسبة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٨٦٧ ١ موظفا عموميا من الرتب العليا والمتوسطة تدريبا على الحكم المحلي والإدارة المالية العامة في تايلند وسنغافورة وماليزيا والهند واليابان.
زيادة الشفافية في التعيينات في الوظائف العمومية وزيادة فعاليتها	• استمر تعيين حكام المقاطعات على أساس الجدارة في عام ٢٠١٤، وعُين ٩٠ حاكما إضافيا من حكام المقاطعات عن طريق هذه العملية، وبذلك وصل العدد الإجمالي لحكام المقاطعات المعينين من خلال عملية تستند إلى الجدارة إلى ٣٢١ حاكما. وبالإضافة إلى ذلك، عُين نائبان آخران من نواب حكام الولايات، ليبلغ بذلك مجموع نواب حكام الولايات المعينين بموجب هذا النظام ٣٤ نائبا.
تعزيز إصلاحات الخدمة المدنية باتباع نهج شامل لبناء القدرات والاستفادة من المساعدة التقنية التي تمولها الجهات المانحة	• في عام ٢٠١٤، أقر برنامج بناء القدرات من أجل تحقيق نتائج الذي يديره البنك الدولي المقترحات المقدمة من وزارة الصحة العامة، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الإصلاح الريفي والتنمية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين، ووزارة المناجم والنفط.
تنفيذ سياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، ووضع أطر دون وطنية للتنظيم والتمويل والميزانية	• أعاق التأخر في تشكيل الحكومة وضع قانون البلديات في صيغته النهائية. وينتظر مشروع القانون حاليا مصادقة رئيس الجمهورية عليه قبل تقديمه إلى البرلمان من أجل إقراره.
	• وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، صاغت وزارة المالية سياسة الميزنة على صعيد الولايات وقُدمت هذه السياسة إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس تعليمات إلى كل من مديرية الحكم المحلي المستقلة ووزارة المالية بوضع آلية لزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للولايات.
	• وفي نيسان/أبريل، وافقت مديرية الحكم المحلي المستقلة على الإطار الجديد للرصد والتقييم من أجل تتبع التقدم المحرز في البرامج والأنشطة على الصعيد دون الوطني.
	• وفي أيار/مايو، نوقش مشروع قانون الإدارة المحلية في جميع لجان مجلس النواب في البرلمان وهو حاليا في انتظار عرضه على الجلسة العامة للبرلمان لاعتماده.

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	• وفي تشرين الأول/أكتوبر، أقر مجلسا البرلمان قانون مجالس الولايات المعدل وقُدم إلى رئيس الجمهورية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أعاد الرئيس القانون إلى مجلس النواب ليوضح أدوار مجالس الولايات. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، عدل البرلمان القانون بإزالة دور المراقبة لمجالس الولايات. ورفض أعضاء مجالس الولايات في جميع أنحاء البلد هذا القرار، وأغلقوا مكاتبهم تعبيرا عن احتجاجهم. وطلبوا من الرئيس عدم تأييد هذا التعديل. وردا على ذلك، كلف الرئيس مديرية الحكم المحلي المستقلة بحل هذه المسألة.
وضع معايير للحدود الإدارية ونشرها	• تواصل المؤسسات الوطنية والدولية استخدام مجموعة بيانات الحدود الداخلية لعام ٢٠٠٩ حسبما نص عليه كل من مديرية الحكم المحلي المستقلة والمكتب الرئيسي للجيوديسيا ورسم الخرائط
إنشاء بنية تحتية مناسبة تمكن المؤسسات الحكومية من أداء عملها، لا سيما على المستوى دون الوطني	• أكملت مديرية الحكم المحلي المستقلة جزئيا تشييد ٥ مبان إدارية في الولايات، و ١٨ مبنى إداريا في المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت المديرية أعمال التشييد في مبنى مجلس ولاية واحد، وأكملت جزئيا أعمال التشييد في ثلاثة مبان أخرى.
إنشاء نظامين قضائي وجنائي لهما مصداقية ويحترمان حقوق الإنسان الواجبة لجميع المواطنين ويدعمانها، ويكون من السهل اللجوء إليهما	• في عام ٢٠١٤، واصل الفريق العامل المعني بإصلاح القانون الجنائي، برئاسة وزارة العدل، عملية تنقيح كافة القوانين الجنائية، بما في ذلك قانون العقوبات لعام ١٩٧٦، ودمجها في قانون عقوبات جديد، وقد تم حتى الآن تنقيح ٣٥٠ مادة. ويُتوقع أن تنتهي الوزارة من وضع قانون العقوبات المنقح بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وبعد ذلك يجب أن يوافق عليه رئيس الجمهورية والجمعية الوطنية. ويحظى قانون العقوبات الجديد بتأييد البعثة، وسيتضمن، للمرة الأولى، جميع أحكام مكافحة الفساد التي أوجبت النص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والجرائم التي أوجب النص عليها البروتوكولان المتعلقان بالاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص الملحقان باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعاريف جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية كما وردت في نظام روما الأساسي.
	• وبعد التصديق على قانون الإجراءات الجنائية في شباط/فبراير ٢٠١٤، بدأت وزارة العدل تبذل جهودا لتنفيذ القانون الجديد، وعلى نطاق النظام القانوني، واصلت البعثة تقديم الدعم للمساعدة على تنسيق المشورة والدعم الدوليين المقدمين لمساعدة الوزارة.

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	• وفي عام ٢٠١٤، أنشئ الفريق الاستشاري المعني بالسياسات لشؤون الأراضي من أجل تحسين الاتساق بين أصحاب المصلحة الدوليين في تقديم المشورة التقنية المتخصصة لدعم مناقشات السياسة العامة مع النظراء الحكوميين بشأن نظم إدارة الأراضي وتنظيمها المتسمة بالفعالية والشفافية. وحدد الفريق عدة مجالات تركيز لوضع السياسات وتنفيذها من أجل تعزيز إدارة الأراضي وتنظيمها، بما في ذلك دور المحاكم وهيئة الأراضي بأفغانستان (Arazi) في إصدار سندات الملكية وتسجيلها؛ ودور الآليات غير الرسمية لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي والروابط مع النظام القانوني الرسمي؛ واستعادة الأراضي الحكومية المستولى عليها والتعويض عنها؛ وإنفاذ حقوق المرأة في الميراث والمهر. • وفي عام ٢٠١٤، أصدرت البعثة تقريرا مواضيعيا عن الاستيلاء على الأراضي حدد عددا من أوجه القصور في الإطار القانوني المتعلق بإدارة الأراضي وأوصى بإنشاء فريق وطني معني بإصلاح القوانين المدنية من أجل وضع إطار متكامل يشمل عقوبات جنائية. • وفي عام ٢٠١٤، وضعت الإدارة المركزية للسجون خطتها الاستراتيجية الممتدة على مدى سنتين، والتي وافقت عليها وزارة الداخلية في حزيران/يونيه. ولمعالجة مسائل الاكتظاظ المستمرة، مولت وزارة الداخلية في عام ٢٠١٤ تشييد سجنين في كابيسا وبدخشان، الأمر الذي سيزيد الطاقة الاستيعابية للسجون بمقدار ٨٥٠ سريرا. ومولت وزارة العدل كذلك بناء مراكز لإعادة تأهيل الأحداث في ننغرهار وفراه وبلخ لتحسين الظروف المعيشية وتيسير برامج قضاء الأحداث. • وفي عام ٢٠١٤، أنجزت وزارة الصحة العامة استعراضا لمجموعة الخدمات الصحية في السجون لعام ٢٠٠٩ بدعم من البعثة. ونتيجة لذلك، تقوم وزارة الصحة العامة بإعادة صياغة مذكرة التفاهم التي وقعتها مع وزارة الداخلية لتحسين تقديم الخدمات.

رابعا - حقوق الإنسان

النقطة المرجعية: تحسين احترام حقوق الإنسان للأفغان، تمشيا مع الدستور الأفغاني والقانون الدولي، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين، وحالة النساء والفتيات، وحرية التعبير، والمساءلة على أساس سيادة القانون

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
انخفاض في عدد الحوادث الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة وتخويف المدنيين، من خلال امتثال الجهات الفاعلة المعنية للقانون الدولي	• في عام ٢٠١٤، وثقت البعثة إصابات في صفوف المدنيين بلغ عددها ١٠ ٥٤٨ إصابة (٣ ٦٩٩ قتيلا و ٦ ٨٤٩ جريحا)، أي بزيادة نسبتها ٢٢ في المائة في مجموع الإصابات في صفوف المدنيين مقارنة بعام ٢٠١٣. وتُعزى نسبة ٧٢ في المائة تقريبا من الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة و ١٤ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة (١٢ في المائة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية و ٢ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية) وتعزى نسبة ١٠ في المائة إلى تبادل إطلاق نار غير محدد المصدر بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها. وظلت الاشتباكات البرية بين العناصر المناوئة للحكومة والقوات الموالية لها تتصدر قائمة أسباب الإصابات في صفوف المدنيين، حيث كانت وراء ٣ ٦٠٥ إصابات في صفوف المدنيين (١ ٠٩٢ قتيلا و ٢ ٥١٣ جريحا)؛ تليها العبوات الناسفة اليدوية الصنع التي أحدثت ٢ ٩٧٨ إصابة في صفوف المدنيين (٩٢٥ قتيلا و ٢ ٠٥٣ جريحا). • وفي عام ٢٠١٤، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والتزاع المسلح التي تقودها الأمم المتحدة بتوثيق ٢ ٥٠٢ إصابة في صفوف الأطفال (٧١٠ قتلى و ١ ٧٩٢ جريحا)، أي بزيادة قدرها ٤٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣. • وحققت الحكومة تقدما كبيرا في تنفيذ ”خريطة الطريق لتحقيق الامتثال“، وهي خطة محددة الأهداف مؤلفة من ١٥ نقطة تهدف إلى التعجيل بتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١١ الرامية إلى منع ووقف تجنيد القصر. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وافق مجلس الأعيان في الجمعية الوطنية على مشروع مرسوم رئاسي يجرم تجنيد القصر من جانب قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وأقره الرئيس غني في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥. وساهمت أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة لدى المشرعين وممثلي وزارة العدل في موافقة مجلس الأعيان على المرسوم.

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	• وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أقرت وزارة الداخلية استراتيجية وطنية لتسجيل المواليد بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهي مبادرة من شأنها أن تعزز الحماية من تجنيد القصر. • وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت قوات الأمن الأفغانية، بدعم من الأمم المتحدة، حلقة عمل عن إجراءات تقدير السن لأغراض التعيين في قوات الأمن الأفغانية والجهات صاحبة المصلحة، الأمر الذي أدى إلى إصدار مجموعة منقحة من المبادئ التوجيهية لتحسين وتوحيد إجراءات التحقق من السن على نطاق قطاع الأمن. • وفي عام ٢٠١٤، واصلت الحكومة تتبع الإصابات في صفوف المدنيين من خلال خلية تتبع الإصابات في صفوف المدنيين في المركز الرئاسي لتنسيق المعلومات. • وساهمت أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في زيادة مساءلة أفراد الشرطة المحلية الأفغانية، بما في ذلك التحقيق الذي أجراه قسم الرصد والتحقيقات التابع لمديرية الشرطة المحلية الأفغانية في ٦٨ بلاغا عن انتهاكات لحقوق الإنسان متصلة بالشرطة المحلية الأفغانية. وأبلغ المسؤولون في المديرية بأن التحقيقات أدت إلى ٦٤ اعتقالا وأربع إدانات. • وفي عام ٢٠١٤، حققت القوة الدولية للمساعدة الأمنية تقدما كبيرا في تعليم وتطهير سطح ميادين الرماية التي استخدمت فيها المتفجرات شديدة الانفجار ولم تعد تستخدم، وذلك للحد من الإصابات في صفوف المدنيين بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات.
إذكاء وعي الأفغان بحقوقهم والحكومة بالتزاماتها	• واصلت البعثة رصد معاملة الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات الأفغانية لأسباب تتعلق بالتراع، وتنفيذ المرسوم الرئاسي رقم ١٢٩ الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٣ بشأن وقف التعذيب وإساءة المعاملة ومنعهما. ودخل قانون الإجراءات الجنائية الأفغاني الجديد حيز النفاذ في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وعزز ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة. ودعت البعثة إلى إنشاء آلية وقائية وطنية للتصدي للتعذيب وإساءة المعاملة تتماشى مع الممارسات الدولية الفضلى. • وفي عام ٢٠١٤، نشرت البعثة تقريرين عن حماية المدنيين، واضطلعت بأنشطة دعوية بالتعاون مع أصحاب المصلحة ووسائط الإعلام لتوعية السكان بالاستنتاجات والتوصيات التي وردت فيهما. وفي ١٣ أيار/مايو،

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	أصدرت البعثة، كُتيبا عن الالتزامات التي تعهد بها جميع أطراف النزاع المسلح باحترام وتعزيز حقوق الطفل المكفولة بموجب القانون الأفغاني، وتعاليم الإسلام والشريعة والقانون الدولي، ونظمت في إطار ذلك الحدث ٥٠ حلقة عمل مع أصحاب المصلحة ووزعت ٧ ٧٠٠ نسخة من الكتيب.
	• وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نظمت الأمم المتحدة ''اليوم العالمي المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن'' في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حيث عُقدت مناسبات في كابل وفي ١٢ ولاية من مختلف أنحاء البلد، بمشاركة ٢٠٠ امرأة من بينهم نساء جئن من المقاطعات النائية؛ وكان موضوعها ''مشاركة المرأة في العملية السياسية وعملية السلام – الإنجازات والثغرات وسبل المضي قدما''.
	• وفي عام ٢٠١٤، قامت اليونيسيف بالتعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وشركاء آخرين، بتوعية أكثر من ٦٠٠ مشارك من أفراد الأمن وسلطات الولايات والمقاطعات والزعماء الدينيين وزعماء القبائل والمجتمع المدني والعاملين في مجال التعليم وفي مجال الصحة وأعضاء شبكة العمل من أجل حماية الطفل، وغير هؤلاء، بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في أثناء النزاعات المسلحة وسبل منع تلك الانتهاكات والإبلاغ عنها.
	• وأجرت وزارة شؤون المرأة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سلسلة من أنشطة التوعية في ١٦ ولاية بشأن الإطار القانوني الذي يلبي احتياجات النساء والفتيات للحماية. وحضر هذه الأنشطة ١ ٤٤٠ مشاركا، منهم شرطيون وعلماء دين وقادة مجتمع محلي وجماعات نسائية، وتلقوا خلالها تدريبا على محتوى القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والإطار القانوني لأفغانستان.
تحسين أثر التدابير القانونية والسياساتية ودعمها لمكافحة العنف الموجه ضد النساء والفتيات	• في يومي ١ آذار/مارس و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصدرت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، تقريرين عن حالة تنفيذها للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وذلك تمشيا مع التزاماتها بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. واستعرض التقريران ما أُحرز من تقدم في تنفيذ القانون حتى ذلك الحين، واقترحا طائفة من التدابير العلاجية، منها إنشاء قاعدة بيانات شاملة وتعزيز اللجان الوطنية والإقليمية

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة وإذكاء الوعي بالقانون، وهي اقتراحات تتسق مع توصيات الأمم المتحدة.
	• وارتفع عدد الولايات التي بها وحدات ادعاء معنية بقضايا العنف ضد المرأة تابعة لمكتب المدعي العام، من ٨ ولايات إلى ١٨ ولاية في عام ٢٠١٤. وقدمت الأمم المتحدة الدعم التقني إلى اللجان المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة في ٣٢ ولاية.
	• وعقدت وزارة شؤون المرأة ووزارة المالية، بدعم تقني من الأمم المتحدة، مؤتمرا وطنيا في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أنشأتا في إثره لجنة صياغة كُلفت بوضع مبادئ توجيهية مفصلة تُنظم اللجوء إلى الوساطة في قضايا العنف ضد المرأة.
	• وفي كانون الثاني/يناير، أقرت وزارة الداخلية استراتيجية لإلحاق النساء بالشرطة الوطنية الأفغانية وحمايتهن. وفي ١٠ آذار/مارس، أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات وكُلفت بصياغة خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية، وزودتها البعثة بالدعم التقني. وفي ١٣ آب/أغسطس، اعتمدت وزارة الداخلية الخطة النهائية التي تحدد التدابير الرامية إلى تحسين مشاركة المرأة في الشرطة وحمايتها وتأهيلها فيها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وبناء على طلب الحكومة، اسدت البعثة المشورة في مجال السياسات بشأن التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومة لحظر التحرش الجنسي في الحياة العامة.
	• وعدّل مجلس النواب بالجمعية الوطنية المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أجل إعادة الأحكام القانونية السابقة التي تمكّن المرأة من مواصلة الإدلاء بشهادتها ضد أقاربها، مما ييسر محاكمة المشتبه فيهم في قضايا العنف العائلي. وقد أسهمت الأنشطة الدعوية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة مع شركائها في هذه العملية.
	• واعتبارا من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وفي إطار حملة النشاط العالمي السنوية لإنهاء العنف ضد المرأة المقامة لمدة ١٦ يوما، دعمت الأمم المتحدة أنشطة التوعية في جميع أنحاء البلد باستضافة مناقشات وبرامج إذاعية وحلقات عمل أتاحت إذكاء الوعي بالحاجة الماسة إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات الأفغانيات وبالحماية القانونية المكفولة لهن بموجب القانون الدولي.

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	• وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت وزارة الصحة العامة أول بروتوكول أفغاني لفائدة مقدمي الرعاية الصحية بشأن علاج الأمراض والإصابات الناجمة عن العنف الجنساني، الذي وضعته الوزارة بالتعاون مع الأمم المتحدة.
تحسين الوعي بالتدابير القانونية والسياساتية ذات الصلة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية، وتقديم الدعم لهذه التدابير	• شارفت المرحلة الثانية من الحوار الشعبي الأفغاني على الانتهاء في عام ٢٠١٤. ويشرك هذا الحوار، وهو بمثابة مبادرة سلام جامعة يقودها المجتمع المدني نفذت على مدى السنوات الثلاث الماضية بتيسير من البعثة، ٦ ٠٠٠ أفغاني في تحديد مسببات النزاع المحلية ووضع خرائط طريق محلية نحو السلام. ووضع المشاركون ٣٤ خريطة طريق لإحلال السلام على مستوى الولايات، أُعلن عن ١٢ منها خلال مؤتمر وطني عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدر الحوار الشعبي تقريره عن الاستنتاجات الوطنية التي تبلورت عنها خريطة طريق وطنية للسلام تتألف من ١٠ نقاط و ٣٣ توصية، تشمل التصدي للفساد وإضعاف الميليشيات ونزع سلاحها، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية العادلة، وتوفير سبل الوصول إلى الخدمات، وجعل عملية السلام أكثر استيعابا للجميع.
	• وأكدت الحكومة التزامها بمشاركة المرأة في العملية السياسية وعمليتي السلام والأمن من خلال إقرار خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال اجتماع اللجنة التوجيهية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.
وفاء الحكومة بالتزامات الإبلاغ عن العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان	• في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أجرى مجلس حقوق الإنسان الاستعراض الدوري الشامل الثاني لأفغانستان. وفي أثناء الاستعراض، قدمت ٨٩ دولة ٢٢٤ توصية إلى أفغانستان. وقبلت أفغانستان ١٨٩ توصية ورفضت ١٢ توصية وتعهدت بالنظر في التوصيات الـ ٢٣ المتبقية.
	• وفي ٤ آب/أغسطس، أقر مجلس الوزراء ''نظام دعم حقوق الإنسان في الإدارات الحكومية''، الذي يوضح دور وحدة دعم حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل ويكلفها بضمان تقيد التشريعات الوطنية بالتزامات أفغانستان الدولية في مجال حقوق الإنسان، ورصد تنفيذ البلد لمعاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل.
	• وفي عام ٢٠١٤، وبدعم من الأمم المتحدة، واصلت الوحدة مشاوراتها مع الوزارات والمؤسسات الحكومية لكي تعطي أولوية لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	• وواصلت الحكومة إعداد التقرير الذي ستقدمه إلى لجنة مناهضة التعذيب، من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات في عام ٢٠١٤ لإشراك المسؤولين الحكوميين والجهاز القضائي والمجتمع المدني في عملية إعداد التقرير.
زيادة قدرة حكومة أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، باعتبارها المؤسسة الأفغانية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والتزامهما باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها وتعزيزها	• في عام ٢٠١٤، بذلت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان جهودا كبيرة لمعالجة الشواغل المتعلقة باستقلاليتها وتمويلها ونسبة الإناث إلى الذكور بين موظفيها، وهي مسائل أثارها استعراض اعتمادها الذي أجرته اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر، خضعت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لاستعراض إعادة اعتمادها، وفي كانون الأول/ديسمبر، وبناء على توصية لجنة التنسيق، أصدر مكتب هذه اللجنة قرارا نهائيا يقضي بأن اللجنة الأفغانية المستقلة ممتثلة لمبادئ باريس ويبقي على مركزها في الفئة ”ألف“.
	• وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نشرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان خطتها الاستراتيجية الخمسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، التي وضعتها بدعم من الأمم المتحدة. وتحدد الخطة للجنة الأهداف الاستراتيجية الخمسة التالية: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وقيادة حركة حقوق الإنسان في أفغانستان والدعوة إلى التغيير؛ ورصد امتثال الحكومة لالتزاماتها الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان؛ وحماية حقوق الضحايا؛ وضمان فعالية اللجنة.
	• وفي ٢٠ آب/أغسطس، أصدرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقريرا عن أسباب ممارسة اللعب مع الفتيان (”باشا بازي“) وعواقبها، وهي ممارسة تتمثل في استغلال الفتيان جنسيا من قبل رجال في مواقع السلطة في أفغانستان. ودعت المفوضية الحكومة إلى وضع حد لهذا الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان بتجريم هذه الممارسة ومقاضاة مرتكبيها وتحديد هوية الضحايا وحمايتهم. وأرجع التقرير هذه الممارسة المؤذية إلى عوامل من قبيل ضعف سيادة القانون، والفساد، والفقر، ووجود جماعات مسلحة غير قانونية في البلد.
	• وواصلت اليونيسيف مساعدة المنظمات الوطنية في توفير الدعم النفسي للأطفال المحتجزين في مركزي تأهيل الأحداث الكائنين في كابل وقندهار. وحصل ما مجموعه ٣٣٨ طفلا، منهم ٣٢٨ فتى و ١٠ فتيات، على الدعم النفسي - الاجتماعي في عام ٢٠١٤، وكان كثيرون منهم محتجزين بتهم تتعلق بالأمن القومي.

خامسا – التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النقطة المرجعية: وضع سياسات حكومية يدعمها المجتمع الدولي تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتسهم في الاستقرار العام

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
تصميم البرامج الوطنية ذات الأولوية وتنفيذها بدعم وتأييد دوليين	• في حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدرت وزارة الاقتصاد تقريرا عن إنجاز الأعمال في إطار الاستراتيجية الخمسية الوطنية الأفغانية للتنمية، التي انتهى العمل بها في عام ٢٠١٣ والتي كانت الأساس الذي قامت عليه البرامج الوطنية ذات الأولوية. وتناول التقرير بالتقييم التقدم الذي أحرزته ثمانية قطاعات في بلوغ مؤشرات التنمية، وحُدد قطاع الصحة بوصفه القطاع الذي سجل أقوى أداء حيث أنجز ما نسبته ٨٨ في المائة من المؤشرات، وتنمية القطاع الخاص والحماية الاجتماعية بوصفهما أضعف قطاعين، إذ إنهما لم يحققا من المؤشرات الإنمائية إلا نسبة ٤٥ في المائة و ٤٦ في المائة على التوالي. • وفي عام ٢٠١٤، ظلت البرامج الوطنية ذات الأولوية الـ ٢١ التي تم إقرارها تشكل خطة الحكومة للتنمية الوطنية ومصدر التوجيه الفعلي للجهات المانحة التي تسعى إلى مواءمة برامجها مع أولويات الحكومة. • وأعربت الحكومة، في ورقتها المعنونة ”تحقيق الاعتماد على الذات – الالتزام بالإصلاحات وتجديد الشراكة“، عن نيتها تعزيز البرامج الوطنية ذات الأولوية بهدف تخفيض عددها من ٢١ برنامجا إلى ١٢ برنامجا أو أقل.
زيادة عدالة توزيع المساعدة الإنمائية والنفقات الحكومية في جميع أنحاء أفغانستان	• في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كلف الرئيس غني وزارة المالية ومديرية الحكم المحلي الأفغانية المستقلة بصياغة مقترح لزيادة مخصصات الميزانية المرصودة للولايات بما يصل إلى ٤٠ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، كانت جميع الولايات الـ ٣٤ تشارك في البرنامج التجريبي لميزانيات الولايات، الذي تتلقى في إطاره كل ولاية من الولايات الـ ١٢ الأقل نموا مبلغ ٣ ملايين دولار، وكل ولاية من الولايات المتبقية مبلغ مليون دولار.
زيادة الإيرادات المحصلة والنمو المستدام استنادا إلى الموارد الأفغانية	• أشار تقرير ”الآفاق الاقتصادية العالمية“، الصادر عن البنك الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الأفغاني لا ينفك يتباطأ، إذ انخفض من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤. ويتوقع التقرير حدوث زيادة في معدلات النمو بدءا من الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	• وفي عام ٢٠١٤، لم تصل الإيرادات الحكومية المحصلة البالغة ١,٨ بليون دولار إلى المستوى المستهدف البالغ ٢,٢ بليون دولار. ومن العوامل التي ساهمت في تراجع الإيرادات الذي أدى بدوره إلى حدوث فجوة في الميزانية، التأخر في بدء العمل بالتدابير الضريبية الجديدة، ولا سيما ضريبة القيمة المضافة، وضعف التقيد بالضرائب والتعريفات الجمركية، وعدم التأكد من مآل التحولات السياسية والأمنية. • وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وجهت الحكومة رسائل إلى المانحين تطلب فيها منهم تقديم التمويل لسد فجوة الميزانية. وخلال الأشهر التالية، استجاب عدة مانحين بتقديم التمويل، واضطروا في بعض الحالات إلى تحويل أموال كانت مرصودة في السابق للمبادرات الإنمائية وتخصيصها لسد هذه الفجوة. وحولت الحكومة أيضا أموالا من المبادرات الإنمائية إلى سد هذه الفجوة. وتتيح ميزانية عام ٢٠١٥، التي أقرتها الجمعية الوطنية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مواصلة المشاريع الإنمائية الجارية الممولة من الحكومة، ولكنها لم تقر أي مبادرات استنسابية جديدة لعام ٢٠١٥.

سادسا - التعاون الإقليمي

النقطة المرجعية: التنسيق الإقليمي المطرد والفعال لدعم الرخاء والسلام والاستقرار

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
• تحسين التنسيق بين الهيئات الإقليمية وزيادة الاستثمارات الإقليمية	• في الفترة من ٢ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، قام وفد مكون من ١٣ ممثلا من الوكالة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث بزيارة إلى اليابان في إطار الأنشطة التي يدعمها هذا البلد باعتبارها جزءا من تدابير بناء الثقة لعملية قلب آسيا/إسطنبول. • وفي ١٣ شباط/فبراير، عقد مؤتمر القمة الثلاثي الثامن بين باكستان وأفغانستان وتركيا في أنقرة وركز على السلام المستدام في قلب آسيا. وشدد البيان المشترك على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية في إطار الدستور الأفغاني ودعا حركة طالبان الأفغانية إلى الانضمام إلى عملية السلام. • وفي ١٦ شباط/فبراير، وقعت أفغانستان وقيرغيزستان ثلاث مذكرات تفاهم ترمي إلى تعزيز العلاقات في ما يتصل بالمسائل السياسية والاقتصادية والأمنية.

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	• وفي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، استضافت أفغانستان حلقة عمل بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، وذلك ضمن مسار تدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب من عملية قلب آسيا/إسطنبول. • وفي ٣ آذار/مارس، وقعت وزارتا خارجية أفغانستان وتركمانستان برنامجا للتعاون للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. • وفي ٥ آذار/مارس، عقدت في موسكو حلقة دراسية بشأن مكافحة القنب بوصفها نشاطا يندرج في مسار تدابير بناء الثقة في مجال مكافحة المخدرات من عملية قلب آسيا/إسطنبول. وفي ٨ و ٩ آذار/مارس، عقدت في كابل حلقة عمل بشأن مكافحة العبوات الناسفة اليدوية الصنع ضمن مسار تدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب من العملية المذكورة. • وفي ٢٦ آذار/مارس، وقعت خمسة اتفاقات ثنائية جديدة بين أفغانستان وطاجيكستان، بما في ذلك إعلان مشترك بشأن توسيع العلاقات الثنائية وتعزيزها، واتفاق تعاون بين وزارتي داخليتهما. • وفي ٢٧ آذار/مارس، عقد رؤساء أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وطاجيكستان قمة رباعية. وأعاد بيانهم المشترك التأكيد على دعمهم للجهود الإقليمية المبذولة تحت قيادة أفغانية في إطار عملية قلب آسيا/إسطنبول؛ وشدد على الحاجة إلى بذل جهود مشتركة، من خلال تعزيز التعاون الأمني، لمكافحة تمويل الإرهاب ودعمه؛ وأكد على أهمية دعم وتيسير الحوار المباشر والمصالحة. • وفي ٢٧ آذار/مارس، وافق مجلس إدارة البنك الدولي على مبلغ ٥٢٦,٥ مليون دولار كتمويل في شكل منح وتمويل ائتماني من أجل مشروع نقل وتجارة الكهرباء لوسط وجنوب آسيا الذي تستفيد منه أفغانستان وباكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، وقعت هذه البلدان الأربعة اتفاقا في إسطنبول بشأن هذا المشروع يتصل بالتسعير والكميات. • وفي ١٥ أيار/مايو، عُقد في نيودلهي، الهند، الاجتماع الإقليمي الرابع للأفرقة التقنية المتعلق بمسار تدابير بناء الثقة في مجال التبادل التجاري وفرص الاستثمار من عملية إسطنبول، حيث وضِعت خطة أنشطة تدابير بناء الثقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	• وفي ٢ تموز/يوليه، عقد الرئيس كرزاي في كابُل، اجتماعا مع نائب وزير الخارجية الإيراني المكلف بشؤون آسيا والمحيط الهادئ، إبراهيم رحيم بور، لمناقشة سبل تطوير العلاقات الثنائية في جميع الميادين. • وفي ٨ تموز/يوليه، وقعت أفغانستان وباكستان وتركمانستان والهند الخطة التشغيلية لخط أنابيب الغاز الواصل بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. • وفي ١٠ تموز/يوليه، عقد اجتماع ثان لكبار المسؤولين لعملية قلب آسيا/إسطنبول في بيجين. وكان الهدف من الاجتماع هو تقديم تعليقات على مشروع إعلان المؤتمر الوزاري الرابع لعملية قلب آسيا/إسطنبول واستعراض التقدم المحرز بشأن المسارات الستة لتدابير بناء الثقة. • وعقد مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون لعام ٢٠١٤ في دوشانبي في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر. وأعرب في إعلان مؤتمر القمة عن الدعم لأفغانستان باعتبارها دولة مستقلة ومحايدة ومزدهرة تعيش في سلام، ولتعزيز الدور التنسيقي المحوري للأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية أفغانية. • وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقع الرئيس غني والرئيس أردوغان رئيس تركيا اتفاق شراكة استراتيجية وصداقة بشأن الأمن، وإعادة الإعمار، والتجارة، والتعاون في مجال الاستثمار. • وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، خلال زيارة الرئيس غني الرسمية للصين، وقع البلدان أربعة اتفاقات تتناول التجارة والعلاقات الاقتصادية الثنائية، والمعونة الإنسانية وتصاريح السفر للموظفين العموميين. • وفي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد كل من اجتماع كبار المسؤولين والمؤتمر الوزاري لعملية قلب آسيا/إسطنبول في بيجين. واختتم المؤتمر الوزاري بإصدار الإعلان المعنون ”عملية قلب آسيا/إسطنبول: تعميق التعاون من أجل الأمن والازدهار المستدامين لمنطقة قلب آسيا“. • وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون في كازاخستان. ومثل أفغانستان الرئيس التنفيذي عبد الله.

سابعا - الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي

النقطة المرجعية: دعم المجتمع الدولي المتسق للأولويات الأفغانية ضمن إطار للتنسيق تقوده أفغانستان

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
زيادة النسبة المئوية للمعونة المتسقة مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والأولويات الحكومية لأفغانستان	• في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، بدأت الحكومة حواراتها السنوية بشأن التعاون الإنمائي، وهي اجتماعات رفيعة المستوى بين وزارة المالية والجهات المانحة الرئيسية تهدف إلى تحسين تنسيق المعونة. وللمرة الأولى، شملت حوارات عام ٢٠١٤ وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة. • وفي تشرين الأول/أكتوبر، قامت وزارة المالية بتحديث مذكرتها التوجيهية بشأن سياسة إدارة المعونة، التي تتناول بالتحديد مواءمة التمويل المقدم من المانحين مع البرامج الوطنية ذات الأولوية. • وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٤ والربع الأول من عام ٢٠١٥، وفر عدد من الجهات المانحة تمويلا استجابة لطلب المساعدة الذي قدمته الحكومة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لسد الفجوة المالية لعام ٢٠١٤. وسمحت المساهمات للحكومة بمعالجة الأولويات الملحة، بما في ذلك دفع المرتبات وسداد المتأخرات، وسلمت المساهمات إلى حد كبير من خلال آليات تدخل في إطار الميزانية. • وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اتصل مكتب رئيس الجمهورية بعدد من الجهات المانحة الرئيسية، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من أجل طلب إجراء استعراضات لحوافظ المعونة والمساعدة، بما في ذلك أداء البرامج واتساقها مع خطط الإصلاح الحكومية. • وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، أيَّدت الحكومة من حيث المبدأ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، الذي أقرت بأنه يتواءم مع برامجها وخططها الإنمائية. ويدعم هذا الإطار المجالات الرئيسية الواردة في الخطة الإنمائية الأفغانية التي تركز على الاقتصاد المشروع، والخدمات الأساسية، والإنصاف الاجتماعي، وسيادة القانون، والحوكمة.
تحسين المساءلة بشأن الشراء والتعاقد باسم الحكومة والمجتمع الدولي	• يشجع برنامج الحوافز للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان الذي يديره البنك الدولي الوزارات على إنشاء قدرات في مجال المشتريات يمكن أن تمنح لها وحدة سياسة المشتريات التابعة لوزارة المالية شهادات اعتماد. وحدد البرنامج أهدافا تتمثل في منح ثلاث شهادات اعتماد جديدة في كل سنة من سنوات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، حققت

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	الحكومة هذا الهدف. أما في عام ٢٠١٤، فأبلغت وزارة المالية عن منح شهادة اعتماد واحدة لمكتب وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
	• وأعلنت ورقة الحكومة المعنونة ''تحقيق الاعتماد على الذات – الالتزامات بالإصلاحات وتجديد الشراكة'' عن اعتزام الحكومة الحد من ممارسات الشراء التواطئية، التي وصفت بأنها محرك رئيسي للفساد، وذلك بتشكيل مجلس وطني للمشتريات يتولى إدارة العقود العالية القيمة باستخدام المعايير والإجراءات المعترف بها دوليا.
• تعزيز المجلس المشترك لرصد التنسيق دعما لعملية كابل، وكوسيلة للاستعراض المنتظم للتقدم المحرز بشأن الأولويات الأفغانية والالتزامات المتبادلة	• في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عقد بناء على طلب الحكومة اجتماع خاص للمجلس المشترك للتنسيق والرصد وشاركت فيه البعثة باعتبارها رئيسا مشاركا. وخلال الاجتماع، قدمت الحكومة عرضا أوليا لخططها للإصلاح الموضوعة من أجل مؤتمر لندن بشأن أفغانستان والمبينة في الورقة المعنونة ''تحقيق الاعتماد على الذات – الالتزامات بالإصلاحات وتجديد الشراكة''.
	• وطيلة عام ٢٠١٤، واصل فريق تنسيق المعونة المكون من رؤساء الوكالات المانحة الاجتماع بانتظام، وعقد بشكل متناوب اجتماعات للجهات المانحة فقط استضافتها البعثة واجتماعات مشتركة بين الجهات المانحة والحكومة استضافتها وزارة المالية. ودعمت الاجتماعات المنتظمة، التي ترافقت مع اجتماعات عمل لمجموعة فرعية من الجهات المانحة الرئيسية، الاستعراض الجاري للتقدم المحرز في مجال التنمية وتنفيذ الالتزامات المتبادلة للحكومة والجهات المانحة.

ثامنا – مكافحة المخدرات

النقطة المرجعية: استدامة الاتجاه المتراجع لزراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات وإدمانها

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
انخفاض معدلات زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات وإدمانها	• زادت زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان مرة أخرى في عام ٢٠١٤، إذ يقدر إجمالي المساحة المزروعة بـ ٠٠٠ ٢٢٤ هكتار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧ في المائة عن المساحة المزروعة في عام ٢٠١٣ والبالغة ٠٠٠ ٢٠٩ هكتار. ويقدر إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٤ بـ ٤٠٠ ٦ طن،

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٧ في المائة مقارنة بكمية ٥٠٠ ٥ طن المسجلة في عام ٢٠١٣، ويشكل ثاني أعلى مستوى لإنتاج الأفيون منذ عام ١٩٩٤. وترافقت هذه الزيادة مع انخفاض في الأسعار، مما أدى إلى انخفاض عام في قيمة اقتصاد الأفيون الأفغاني. ولم يتغير العدد الإجمالي للولايات الخالية من الخشخاش في أفغانستان في عام ٢٠١٤، حيث تتركز نسبة ٩٨ في المائة من إجمالي زراعة الأفيون في المناطق الجنوبية والشرقية والغربية من البلد.
	• وفي عام ٢٠١٤، زادت الطاقة الاستيعابية لمرافق معالجة إدمان المخدرات لتصل إلى ما مجموعه ٢٠٠ ٣٩ سرير في ١٢٣ مرفقا للعلاج في ٢٨ ولاية في أفغانستان.
	• وفي عام ٢٠١٤، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن كثب مع الحكومة والجهات المانحة لوضع الخطة الانتقالية لنقل الإشراف على مراكز العلاج من إدمان المخدرات إلى وزارة الصحة العامة. وتمشيا مع المرحلة الأولى من الخطة، تم تسليم ١٣ مركزا للعلاج من إدمان المخدرات إلى الحكومة في عام ٢٠١٤.
زيادة الجهود الفعالة لحظر المخدرات ومكافحة الاتجار بها	• في عام ٢٠١٤، أجرت شرطة مكافحة المخدرات ٧٣٤ ٢ عملية وصادرت ١٤٦ ٤ كيلوغراما من الهيروين، و ٣٦١ ٦ كيلوغراما من المورفين، و ١٦٩ ٦٩ كيلوغراما من الأفيون، و ٥٨٣ ٤٤ كيلوغراما من الحشيش، و ٣ كيلوغرامات من الميتامفيتامين، و ٦٠٨ ٣٩ كيلوغرامات من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٨٥١ ٤٨ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وإضافة إلى ذلك، تم تفكيك ما مجموعه ٤٥ مختبرا لصنع الهيروين في عام ٢٠١٤. وأدت هذه العمليات إلى إلقاء القبض على ٨٠٣ ٢ من المشتبه فيهم، ومقتل خمسة أفراد من قوات الأمن الوطنية الأفغانية ومصرع فردين وجرح ٩ آخرين من شرطة مكافحة المخدرات.
	• وواصل الفريق العامل الوطني للاستخبارات المعني بالسلائف دعم التعاون بين الوكالات في تعزيز مراقبة السلائف وتبادل المعلومات في أفغانستان. وفي عام ٢٠١٤، استعرض الفريق العامل نتائج تحقيقات تتبع المصدر في ١١ عملية مصادرة، شملت ما يزيد على ٥ أطنان من أنهيدريد الخليك، و ٤ أطنان من حامض الهيدروكلوريك و ١٦ طنا من كلوريد الأمونيوم.
	• وفي أيار/مايو، عقد اجتماع على مستوى الوزراء في إطار مبادرة أفغانستان – قيرغيزستان – طاجيكستان بغية استعراض التقدم المحرز

مؤشرات التقدم	بيانات التقدم
	واعتماد خريطة طريق للأنشطة المشتركة، وهو ما مكن وكالات إنفاذ القوانين في البلدان الثلاثة من القيام بعمليات مشتركة، أفضت إلى مصادرة ١٣٧ كيلوغراما من الحشيش و ١١ كيلوغراما من الأفيون وإلقاء القبض على اثنين من المشتبه فيهم.
	• وفي عام ٢٠١٤، وفي إطار المبادرة الثلاثية بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، أجري عدد من العمليات المشتركة، أدت إلى مصادرة ٢٤٣ كيلوغراما من الأفيون و ١٠٢٠ كيلوغراما من الحشيش وإلقاء القبض على عشرة من المشتبه فيهم.
زيادة في الزراعة المشروعة وما يتصل بها من استثمارات رأس المال الخاص في مناطق كانت تستخدم في السابق لزراعة الخشخاش	• على الرغم من الزيادة في زراعة خشخاش الأفيون في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، كانت هناك أيضا زيادات كبيرة في الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، ولا سيما في المناطق الخالية نسبيا من الخشخاش. وكان متوسط الزيادة في تصدير السلع الأساسية الزراعية وغير الزراعية هو ٣٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. ووفقا لما ذكرته غرفة التجارة والصناعة الأفغانية، ازدادت صادرات الفواكه المجففة والنباتات الطبية بنسبتي ٢٧,٨ و ٢٠,٥ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٤، وبلغ مجموع قيمتها ٢٣٤,٧ مليون دولار. وإضافة إلى ذلك، شهدت صادرات السجاد ارتفاعا بنسبة ١٤٩ في المائة في عام ٢٠١٤ وزادت صادرات محاصيل الحبوب بنسبة ١٠ في المائة.
	• ولدعم التعاون الإقليمي بشأن مبادرات سبل العيش البديلة، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بتيسير التعامل مع خبراء من جمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان في إطار جهود ترمي إلى تطوير صناعة الزيوت النباتية في أفغانستان وإقامة روابط بين تجار القطن الأفغان وصناعة النسيج في الصين.